

أثر سياسة إدارة المحفظة الائتمانية في أداء المصارف (دراسة على المصارف التقليدية الخاصة في سورية من عام 2015-2021)

The impact of the credit portfolio management policy on the performance of traditional private banks operating in Syria

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير البحثي في علوم الإدارة
اختصاص : مالية ومصارف

إعداد الطالبة
(منار أبو الذهب)
المشرفان

المشرف الرئيسي
الدكتور أحمد العلي

الدكتور المشرف المشارك
راغب الغصين

العام الدراسي: 2022-2023.

رسالة ماجستير بحثي : للطالبة : منار أبو الذهب
بمعنوان: أثر سياسة ادارة المحفظة الائتمانية في أداء المصارف
للسادة المشرفين :الدكتور أحمد العلي , الدكتور راغب الغصين

أثر سياسة إدارة المحفظة الائتمانية في أداء المصارف (دراسة على المصارف التقليدية الخاصة في سورية من عام 2015-2021)

The impact of the credit portfolio management policy on the performance of traditional private banks operating in Syria

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير البحثي في علوم الإدارة

اختصاص : مالية ومصارف

إعداد الطالبة
(منار أبو الذهب)
المشرفان

المشرف الرئيسي
الدكتور أحمد العلي

الدكتور المشرف المشارك
راغب الغصين

العام الدراسي: 2022-2023.

((لا يعبر هذا العمل إلا عن وجهة نظر معدّه ولا يتحمّل المعهد أي مسؤوليّة جراء ذلك العمل))

لجنة التحكيم

الدكتور : أحمد العلي مشرفا و عضوا

الدكتور : راتب البلخي عضوا

الدكتورة : منال موصلي عضوا

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر سياسة إدارة المحفظة الائتمانية في أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة في السوق المصرفي السوري، حيث سيتم دراسة سياسة إدارة المحفظة الائتمانية من حيث استراتيجية السياسة الائتمانية التي تتبعها إدارة المصرف بأنواعها الهجومية والدفاعية والمتوازنة أو الحيادية.

ولتحقيق أهداف البحث تم جمع البيانات الربعية اللازمة من المصارف التقليدية الخاصة السورية خلال الفترة من عام 2015-2021.

تم دراسة سلوك المتغيرات التابعة المتمثلة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة، والمتغيرات المستقلة التي تم اختيارها لتحديد سياسة إدارة المحفظة والمتمثلة في معدل نمو التسهيلات، الحصة السوقية، نسبة التوظيف ومخاطر الائتمان.

تم اختبار نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية للبيانات ، حيث تم فحص استقرار السلاسل الزمنية بتطبيق اختبار جذر الوحدة ديكي-فولر الموسع (ADF) و باستخدام مقارنة الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة لاختبار أثر كل من المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة و تقدير العلاقة بينهما في المدى القصير و المدى الطويل و أدت نتائج النموذج في الأجل الطويل إلى وجود أثر إيجابي لنسبة التوظيف ولمعدل النمو و وجود أثر سلبي لنسبة مخاطر الائتمان في العائد على حقوق الملكية.

كذلك وجود أثر إيجابي لنسبة التوظيف ولمعدل النمو وللحصة السوقية ومخاطر الائتمان في العائد على الأصول، ووجود أثر إيجابي لنسبة التوظيف وللحصة السوقية ووجود أثر سلبي لنسبة مخاطر الائتمان في صافي هامش الفائدة.

أما في الأجل القصير فتبين وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل نمو التسهيلات في معدل العائد على حقوق الملكية ووجود أثر إيجابي معنوي لمعدل نمو التسهيلات وللحصة السوقية في العائد على الأصول.

وبالتالي يوجد أثر إيجابي للسياسة الائتمانية الهجومية في العائد على الأصول في المدى الطويل. أما السياسة الهجومية ليس لها أثر على المدى القصير بعكس السياستين الدفاعية والمتوازنة.

للسياسة الهجومية أثر إيجابي في العائد على حقوق الملكية تتضح بإيجابية الأثر لمعدل التوظيف و معدل النمو الا ان اتباع سياسة دفاعية او متوازنة منخفضة المخاطر سيؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية .

السياسة الهجومية لم تؤدي إلى أثر إيجابي كبير على صافي هامش الفائدة. وجاء في أهم التوصيات بضرورة العمل على انتهاج سياسة ائتمانية هجومية وزيادة الحصة السوقية بما يتناسب مع الاوضاع الاقتصادية، كما يمكن الاتجاه إلى التمويل قصير الأجل او القروض المتجددة والتي تمتاز بانخفاض مخاطرها وتحقيق عائد مقبول.

كلمات مفتاحية: السياسة الائتمانية، الحصة السوقية، معدل نمو التسهيلات الائتمانية، مخاطر الائتمان، نسبة التوظيف، الأداء المالي المصرفي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، اختبار سكون السلاسل الزمنية، السلاسل الزمنية المقطعية

Abstract

This study aims to measure the impact of the credit portfolio management policy on the performance of the traditional Syrian private banks in the Syrian banking market.

To achieve the objectives of the research, the necessary quarterly data was collected from the Syrian private traditional banks during the period from 2015-2021.

The behavior of the dependent variables represented by the return on assets, the return on equity, and the net interest margin, and the independent variables that were chosen to determine the portfolio management policy, represented in the facilities growth rate, market share, employment rate and credit risk, were studied.

The study model was tested within the time series of the data, where the stability of the time series was examined by applying the extended Dickey-Fuller unit root test (ADF).

And by using the limits approach of the autoregressive model of the distributed lagging time gaps to test the effect of each of the independent variables on the dependent variables and estimate the relationship between them in the short and long term, the results of the model in the long term led to a positive effect of the employment rate and the growth rate and a negative effect of the credit risk ratio in the return on equity.

There is also a positive effect of the employment rate, growth rate, market share, and credit risk on the return on assets, and a positive effect of the employment rate and market share, and a negative effect of the credit risk rate on the net interest margin.

As for the short term, it was found that there is a negative and significant effect of the growth rate of facilities on the rate of return on equity, and the existence of a positive and significant effect of the rate of growth of facilities and of the market share in the return on assets.

Thus, there is a positive effect of the aggressive credit policy on the return on assets in the long run. As for the offensive policy, it has no effect in the short term, unlike the defensive and balanced policies.

The offensive policy has a positive effect on the return on equity, which is evident in the positive impact on the employment rate and the growth rate. However, adopting a defensive or balanced low-risk policy will lead to an increase in the return on equity.

The offensive policy did not lead to a significant positive impact on the net interest margin.

The most important recommendations included the necessity of adopting an aggressive credit policy and increasing the market share in proportion to the economic conditions. It is also possible to turn to short-term financing or renewable loans, which are characterized by low risks and an acceptable return.

Key words: Credit policy, Market share, Facility credit ratio, Credit risk, Coverage ratio, Banks financial performance, panel data, unit root, Auto regressive distributed lags.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لمن كان سببا في وجودي أمي و أبي
إلى سندي و من كان داعما لي دائما ... زوجي الحبيب أديب
إلى من أحيا بوجودهم أولادي الأحياء مروان..مارلا...لور

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله جلّ جلاله على نعمه دائماً وأبداً

أتقدم بالشكر الخالص لأستاذي الذي أفتخر بكونه مشرفاً على رسالتي الدكتور أحمد العلي و الذي كرمّني، فقبل الإشراف على هذا البحث، وأفدت من توجيهاته ونصائحه. والدعاء بالرضوان لأبي وأمي الذين وقفوا من ورائي في هذه الرسالة وتحملوا عني، لهم كل البر والطاعة والوفاء.

وكذلك لست أملك إلا الشكر والعرفان بالجميل لإدارة المعهد العالي لإدارة الأعمال، ولأساتذتي أعضاء لجنة الحكم على قراءة هذا البحث وتقويمه وإرشاد صاحبه.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
V	إهداء و شكر و تقدير
I	ملخص الدراسة باللغتين العربية والأجنبية
III	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والاشكال
	الإطار التمهيدي للبحث
1	مقدمة
2	الدراسات السابقة
7	نموذج الدراسة
7	مشكلة الدراسة وأسئلتها
8	أهمية الدراسة
9	أهداف الدراسة
9	فرضيات الدراسة
10	مجتمع البحث وعينته
10	منهجية الدراسة
10	حدود و محددات الدراسة

	الفصل الأول: مراجعة الأدبيات و الإطار النظري
12	المبحث الأول :
12	المحفظة الائتمانية
12	التسهيلات الائتمانية
14	أنواع التسهيلات الائتمانية
	المبحث الثاني :
18	السياسة الائتمانية
18	تعريف السياسة الائتمانية
19	الأركان الأساسية التي تقوم عليها السياسة الائتمانية
25	أنواع السياسات الائتمانية
27	محددات السياسة الائتمانية
27	مؤشرات تحديد السياسة الائتمانية
	المبحث الثالث:
38	مفهوم الاداء المالي
38	طرق قياس الأداء المالي
39	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدراسة سياسة المصارف الائتمانية
	المبحث الأول :
43	مجتمع الدراسة
	المبحث الثاني

46	تحليل البيانات
46	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
53	تحليل السياسة الائتمانية لكل مصرف
64	مصفوفة الارتباط
66	دراسة استقراريه متغيرات الدراسة
68	التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL
	المبحث الثالث
69	اختبار الفرضيات
69	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج BOUNDS TEST
	المبحث الرابع : مناقشة النتائج و التوصيات
84	النتائج
85	التوصيات
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
50	معدل نمو المحفظة
51	الحصة السوقية

52	نسبة التوظيف
54	مخاطر الائتمان
55	العائد على حقوق الملكية
56	العائد على الأصول
57	صافي هامش الفائدة
69	مصفوفة الارتباط ROA
69	مصفوفة الارتباط ROE
70	مصفوفة الارتباط NIM
72	اختبار جذر الوحدة وفق ديكي فولر الموسع
74	اختبار الحدود المتغير التابع العائد على حقوق الملكية
75	اختبار الحدود المتغير التابع العائد على الأصول
75	اختبار الحدود المتغير التابع صافي هامش الفائدة
76	نموذج الابطاء الموزع – المتغير التابع ROA
79	نموذج الابطاء الموزع – المتغير التابع ROE
83	نموذج الابطاء الموزع – المتغير التابع NIM
86	Cusum Test Roa2-18
87	Cusum Test RoE2-19
88	Cusum TestNIM2-19

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	السياسة الائتمانية للبنك العربي	58
	السياسة الائتمانية للمصرف الدولي للتجارة و التمويل	59
	السياسة الائتمانية لبنك سورية و المهجر	60
	السياسة الائتمانية لفرانسا بنك	61
	السياسة الائتمانية لبنك الشرق	62
	السياسة الائتمانية لبنك بيبيلوس	63
	السياسة الائتمانية لبنك سورية و الخليج	64
	السياسة الائتمانية لبنك بيمو	65
	السياسة الائتمانية لبنك قطر الوطني	66
	السياسة الائتمانية لبنك الأردن	67
	السياسة الائتمانية لبنك الائتمان الأهلي	68

الفصل التمهيدي

الإطار العام

1-المقدمة:

إن المسؤولية المزدوجة التي يتحملها المصرف تجاه كل من مساهميه ومودعيه والتي تتمثل في تعظيم حقوق الملكية والحفاظ على أموال المودعين، تعتبر أحد الأسس التي يجب أن تركز عليها السياسة الائتمانية للمصرف ولذلك فإن قرارات منح التسهيلات هي من أهم القرارات إن لم يكن أهمها على الإطلاق من التي يتخذها المصرفيون. فالقرارات السليمة والصائبة تعزز مكانة المصرف الاقتصادية وتساعد في نموه وتزيد من أرباحه بينما القرارات الخاطئة تساعد في تدهور وضع المصرف وانهياره. كما تعتبر سياسة المصرف في إدارة المحفظة الائتمانية من أهم العوامل التي تؤثر على أداء المصرف وهذا الأمر دفع المصارف إلى إيلاء اهتمام خاص بإدارة المحفظة الائتمانية ومراعاة تنوعها.

ضوابط السياسة الائتمانية في المصارف:

- تتفق السياسات الائتمانية في المصارف وفقا للضوابط التالية:
- القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الضابطة او المتعامل معها.
- تركيبية مصادر الأموال في المصرف
- التوزيع الائتماني لموارد المصرف على القطاعات الاقتصادية
- آجال التسهيلات
- التوزيع الجغرافي
- الضمانات المقدمة لقاء التسهيلات
- خصائص المقترض وطبيعته وفرص نجاح المشروع الذي يتم تمويله.
- الأزمات والظروف الاقتصادية أو السياسية التي تسود في البلاد.
- كما يختلف أداء كل مصرف وفقا لأهدافه الاستراتيجية التي يعمل على تحقيقها فيتبع سياسة هجومية أو دفاعية أو متوازنة وعليه فإنه يتوجب على إدارة المصرف مراقبة

جودة محفظتها الائتمانية واقتراح ما يلزم بهذا الخصوص والتأكد من توافق العائد المتوقع على المحافظ الائتمانية مع الخطط الموضوعية ومدى الالتزام بسياسات التسعير عند منح التمويلات.

2-الدراسات السابقة: الدراسات العربية:

1-دراسة (زاهر، 2020) بعنوان: (أثر مخاطر الائتمان في الاداء المالي للمصارف - التجارية الخاصة في سورية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر الائتمان في الاداء المصرفي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، من عام 2008-2018 تم قياس المتغير المستقل المتمثل بالمخاطر الائتمانية باستخدام نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ونسبة القروض غير العاملة في حين تم قياس المتغير التابع المتمثل بالأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاصول ونسبة الرفع المالي. تم استخدام نموذج السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وأظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي لمخاطر الائتمان في معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول والرفع المالي اي انه لإدارة مخاطر الائتمان دور في تحسين الاداء المالي المصرفي.

2-دراسة زاير(2018): بعنوان (تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي المصرفي)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم السياسة الائتمانية المطبقة في مصرف الخليج التجاري، والتعرف على أهم خصائصها، وتحديد مدى تأثيرها على أداء المصرف المالي، وقد بينت الدراسة إن المصرف يمتلك سياسة ائتمانية تصاغ وفق تعليمات وتشريعات ومتطلبات المصرف المركزي العراقي وضمن اللائحة الإرشادية والقوانين الصادرة عنه، ومع ذلك لم ترتق للمستوى المطلوب في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي، وإن السياسة الائتمانية تؤثر على الأداء المالي للمصرف، وقد بين البحث إن أهم الخصائص التي تتميز بها السياسة الائتمانية للمصرف بأنها سياسة متشددة ومتحفظة إلى حد ما، وذلك لأنها بالرغم من ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لديها إلا إنها

متحفظة في منح الائتمان الذي ينتج عنه سيولة مرتفعة تفوق النسب المعيارية (30%) وتشير على وجود موارد مالية معطلة لا تتوافر لها فرص الائتمان والاستثمار المناسب. وأهم ما توصلت إليه الدراسة بالمرغم من وجود سياسة ائتمانية مكتوبة ومعتمدة على أسس ومعايير من قبل المصرف المركزي وهناك قياس للمخاطر الائتمانية إلا إنها لم ترتق إلى المستوى المطلوب وهذا له تأثير مباشر على أداء المصرف المالي، بالتالي على المصرف المركزي العراقي الارتقاء بالتشريعات والتدابير الرامية إلى صياغة سياسة ائتمانية كفوة بما يتناسب مع المعايير الدولية وتحديث الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر الائتمانية والتأكد من التزام المصارف بتطبيقها

3-دراسة (وهذان، 2017) بعنوان: (بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي

للمصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي): هدفت الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي من عام (2008-2015) باستخدام تحليل السلاسل الزمنية لاختبار فرضيات الدراسة و تم دراسة المخاطر التالية (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال) ، كما تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الأداء المالي (العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية ، العائد على السهم، معدل دوران السهم).

واستخرجت البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة، للمصارف المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وأظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي كونها تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل المصرف المركزي، الذي بدوره يعد جهة رقابية على نسب السيولة وكفاية رأس المال على تلك المصارف.

4-دراسة (شهاب الدين، 2016) بعنوان: (الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية

وأثرها على ربحية المصارف الاردنية من عام "2010-2014") هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية على ربحية المصارف التجارية

في بورصة عمان للأوراق المالية حيث شملت المتغير المستقل الحصة السوقية والمتغيرات التابعة العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية. واستخدمت أدوات التحليل الوصفي وتحليل الانحدار وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من الحصة السوقية والعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية واوصت بتحسين اساليب الاعلان عن الخدمات المصرفية المقدمة خاصة المصارف ذات الحصة السوقية الاقل واجراء دراسات مستقبلية تتناول عناصر اخرى لقياس الربحية بخلاف العناصر المستخدمة.

5-دراسة (على،2015) بعنوان: (أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

هدف البحث إلى دراسة أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف على مستوى القطاع الاقتصادي ومستوى خطوط الأعمال حيث شملت عينة البحث المصارف السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من عام 2010-2014 وأظهرت نتائج الدراسة بأن تركيز المحفظة في المجالين المدروسين يؤثر بشكل معنوي على أداء المصارف وأن العلاقة طردية. كما أظهرت الدراسة أن أثر تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي في أداء المصارف لا يختلف بشكل معنوي عن أثر تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى خطوط الأعمال في الأداء. الدراسات الأجنبية:

**1-دراسة (Siddique، et al، 2022):
The effect of credit risk management and bank-specific factors
on the financial performance of the South Asian commercial
banks**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير إدارة مخاطر الائتمان والعوامل الخاصة بالمصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية في جنوب آسيا وخلال الفترة الممتدة من عام 2009-2018.

كانت مقاييس مخاطر الائتمان المستخدمة في هذه الدراسة هي القروض المتعثرة ونسبة ونسبة السيولة كفاية رأس المال ومتوسط معدل الإقراض. بينما تم استخدام نسبة العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كمقياس لتقييم الأداء.

تم جمع البيانات الثانوية من 19 مصرفاً تجارياً (10 مصارف تجارية من باكستان و9 مصارف تجارية من الهند) في البلاد لمدة 10 سنوات من 2009 إلى 2018. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للقروض المتعثرة وكفاية رأس المال في الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

2- دراسة (2019, Zahidulet, al):

Impact of credit risk management on bank performance: empirical evidence from Bangladesh

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر إدارة المحفظة الائتمانية على أداء المصارف في بنغلاديش من خلال تحليل قوائم 23 مصرفاً من عام 2006-2015 اعتمدت الدراسة على خمسة مؤشرات لقياس المخاطر الائتمانية ومؤشرين ضابطين لتحديد تأثيرها على ثلاثة أبعاد مختلفة لأداء المصرف والتي تم قياسها بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية.

عند إجراء الاختبارات التشخيصية ذات الصلة، تم اختيار نموذج التأثير الثابت مع الخطأ المعياري باعتباره النموذج الأكثر ملاءمة لجميع مؤشرات الأداء الثلاثة. تشير النتائج إلى أن نسبة كفاية رأس المال لها علاقة إيجابية كبيرة بأداء المصارف. بينما نسبة القروض غير العاملة تُظهر ارتباطاً عكسياً مع جميع المقاييس السابقة. توضح الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين نسبة القرض إلى الودائع مع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

على العكس من ذلك، فإن نسبة مخصصات القروض لها ارتباط سلبي مع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما تؤثر بشكل إيجابي في النسبة القيمة السوقية. أشارت الدراسة أيضاً أن مؤشر التركيز الجغرافي له أثر إيجابي في القيمة السوقية.

3- دراسة (2012 Byusa, et al) بعنوان:

The effects of credit policy on bank performance: Evidence from selected Rwanda

هدفت الدراسة إلى التحقيق في آثار سياسة الائتمان على أداء المصرف باستخدام البيانات المستخرجة من عدة مصارف تجارية مختارة، باستخدام جمع البيانات الكمية، يقيم البحث أداء القطاع المصرفي .

تشير النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن المصارف التجارية في رواندا تزداد نشاطاً وتحسن مؤشراتهم المالية، وبالتالي تعظيم أرباحهم. ومع ذلك، أدت المنافسة غير الكافية في النظام المصرفي إلى فروق أسعار عالية.

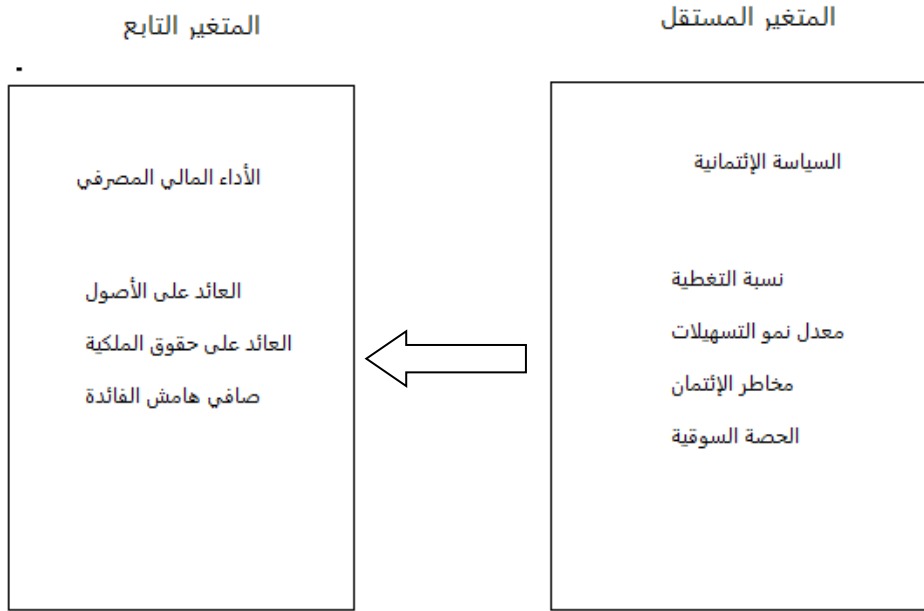
المصارف لديها فروق أسعار فائدة مرتفعة بشكل غير عادي ومتزايد وهوامش أسعار الفائدة مرتفعة مما يدل على ضعف المنافسة وعدم الكفاءة. لا تزال الديون المعدومة موجودة على الرغم من انخفاضها، وبالتالي يجب على المصارف الاستمرار في تحسين سياسات الإقراض الخاصة بها. تشير النتائج إلى أن رواندا يمكنها تسريع نموها الاقتصادي من خلال تحسين أنظمتها المالية والعكس صحيح

حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للقروض غير العاملة على العائد على الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية.

وعدم وجود أثر لكفاية رأس المال على مؤشرات الربحية.

3-نموذج الدراسة:

يوضح النموذج التالي متغيرات الدراسة:



4-مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن سياسة إدارة المحفظة الائتمانية تختلف من مصرف لآخر وفقا لرؤية الإدارة ونمط السياسة الائتمانية حيث أن بعض المصارف تتجه إلى سياسة متحفظة أو متساهلة أو متوازنة.

وهي التي تحدد الإطار العام لأسلوب ممارسة المصرف لنشاطه الأساسي في عمليات الإقراض والتمويل وتحديد الضوابط والمبادئ الخاصة بذلك.

ومما لا شك فيه هو أن سياسة إدارة المحفظة الائتمانية تؤثر في أداء المصارف وسيتم في هذا البحث دراسة سياسة إدارة المحفظة الائتمانية لتسهيلات في المصارف التقليدية الخاصة في سورية وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال التالي:

1- ما هو أثر سياسة إدارة المحافظ الائتمانية في أداء المصارف الخاصة العاملة في سورية؟

ويتفرع عن السؤال الأساسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو أثر نسبة نمو محفظة التسهيلات في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة؟

2- ما هو أثر نسبة الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة؟

3- ما هو أثر نسبة توظيف الاموال في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة؟

4- ما هو أثر نسبة مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة؟

5- أهمية الدراسة:

-تتناول الدراسة قطاعا اقتصاديا هاما وهو القطاع المصرفي الذي يتمتع ببيئة تنافسية قوية.

-تكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية كونها تبحث في موضوع بالغ الأهمية كونه يعتبر المصدر الأساسي لدخل المصارف.

-التعرف على بيئة الأعمال في سورية، وخاصة في المصارف الخاصة العاملة فيها ومدى ملائمة البيئة للقرارات الاستثمارية.

-التعرف على مدى مرونة القرارات الائتمانية في المصارف السورية خلال الأزمات التي مرت في فترة الدراسة.

6-أهداف الدراسة:

-تهدف الدراسة إلى دراسة أثر سياسة إدارة المحفظة الائتمانية في أداء المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية من عام 2015-2021 ويتفرع عنه الأهداف الفرعية التالية:

- 1-أثر محددات السياسة الائتمانية في العائد على الأصول.
- 2-أثر محددات السياسة الائتمانية في العائد على حقوق الملكية.
- 3-أثر محددات السياسة الائتمانية في صافي هامش الفائدة.

7-ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

-على حد علم الباحثة بانها الدراسة الاولى التي ركزت على سياسة إدارة المحفظة الائتمانية لكافة المصارف التقليدية الخاصة في سورية.

8-فرضيات الدراسة:

يسعى البحث لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة الائتمانية في أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة نمو محفظة التسهيلات في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة توظيف الاموال في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف السورية التقليدية الخاصة.

9-مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة: يتألف المجتمع المدروس من جميع المصارف السورية التقليدية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها 11 مصرفاً تقليدياً وقامت الباحثة بدراسة كافة المصارف.

10-منهجية الدراسة:

وللإجابة على تساؤلات الدراسة سوف يتم اتباع المنهج التالي:
- المنهج الوصفي التحليلي المتضمن جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة لوصف متغيرات الدراسة الذي يتماشى وطبيعة الموضوع، والذي يمكن من توضيح الجوانب النظرية للدراسة، من خلال المراجع العربية والأجنبية والمقالات ذات الصلة.
-بالإضافة إلى الدراسة القياسية من خلال الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية المقطعية واستخدام اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة استقرار السلاسل الزمنية وعليه اختيار التقدير المناسب.

11- حدود ومحددات الدراسة:

1- حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

المصارف السورية التقليدية الخاصة في سورية.

الحدود الزمانية:

من عام 2015 وحتى عام 2021

2- محددات الدراسة:

-تم اختيار المصارف التقليدية دون الإسلامية لاختلاف مفهوم الائتمان لدى المصارف الإسلامية

-تم اختيار الفترة المذكورة لوجود عدة قرارات صادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى تطبيق المعيار 9 الذي انعكس بشكل ملحوظ على السياسات الائتمانية لدى المصارف كما تتميز فترة الدراسة بمرور عدة أزمات انعكست على الائتمان بشكل واضح.

الفصل الأول

مراجعة الأدبيات والإطار النظري

تمهيد:

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطا مصرفيا غاية في الأهمية سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة لإدارة المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. ولذلك فهو يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف آثاره الضارة على مستوى المصرف أو المؤسسة المالية الوسيطة وإنما تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه. فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الأمرين له آثار اقتصادية غاية في الخطورة.

ويتميز كل مصرف بسياسته الائتمانية التي تنعكس من خلال محفظته الائتمانية وسنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمباحث التالية:

المبحث الأول: المحفظة الائتمانية

المبحث الثاني: السياسة الائتمانية

المبحث الثالث: الأداء المالي المصرفي

-المبحث الأول-

-المحفظة الائتمانية-

1-1-1أولاً: التسهيلات الائتمانية

تعتبر التسهيلات الائتمانية الركيزة الأساسية للعمل المصرفي وهو من مجالات التوظيف التي تنجذب لها المصارف بشكل كبير وهذا الأمر يمكن ملاحظته عند النظر للقوائم المالية للمصارف، اذ يظهر بوضوح ان التسهيلات الائتمانية تمثل الجانب الاكبر من اصول المصارف نظرا لارتفاع العوائد المتولدة من هذا النشاط بالمقارنة مع بقية الاستثمارات، وعليه تقوم المصارف بتقديم العديد من انواع التسهيلات والتمويلات التي تختلف اجالها وغاياتها. (الزبيدي، 2008، ص27)

ووفقا لرأي الباحثة فإنه من الواجب وضع أسس ومعايير دقيقة ومقبولة للائتمان في المصرف بهدف الحفاظ على نوعية وجودة المحفظة الائتمانية من جهة وتخفيض المخاطر المرتبطة بها من جهة اخرى.

كما يلعب الائتمان المصرفي دوراً هاماً في تحقيق أهداف المصارف التجارية، حيث يسيطر على معظم أصول المصارف، ويساهم بالنصيب الاكبر من الدخل التشغيلي لها، ويواجه تحدياً كبيراً يتمثل في مخاطر الائتمان المصرفي والتي تعوق تحقيق الائتمان المصرف بأهدافه.

1-1-2 ثانياً: تعريف المحفظة الائتمانية:

عرف عمرو المحفظة الاستثمارية بشكل عام بانها:

أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصليين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها سمي مدير المحفظة وتختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها اذ يمكن ان تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب والعقارات مالية مثل السندات، اذونات الخزينة والقروض... الخ

لكن في اغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط. وتعمل المصارف على تكوين محفظة تشمل التسهيلات الائتمانية التي يتم اختيارها بطريقة منهجية تأخذ بالاعتبار المخاطرة والعائد على الاستثمار بالنسبة لتلك التسهيلات. (عمرو، 2010، ص 37)

وباعتبار ان المحفظة ذات أهمية حيوية للمصارف ككل، لذا يبحث المصرف لغرض رفع العائد المتوقع من استثماراته في المحفظة والتي يكون لها مستوى معين من المخاطر المقبولة من قبله.

ويسعى جاهدا لتشكيل محفظة كفوءة وهي تلك المحفظة المكونة من توليفة متنوعة ومتوازنة من التسهيلات الممنوحة للعملاء، وبكيفية تجعلها الأكثر ملائمة لتحقيق اهداف المصرف واستمراريته.

وبناء على ما سبق فان المحفظة الائتمانية هي سلة التسهيلات الممنوحة والتي تعتمد في تكوينها على سياسة المصرف في العائد المطلوب والمخاطر التي يمكن قبولها ومدى اسهام كل عنصر فيها في الحجم الكلي للمخاطرة والعائد الإجمالي للمحفظة ويتم تنوعها من مختلف الأنشطة الصناعية والتجارة لتخفيف المخاطر للحد الأدنى والحفاظ على مستويات مقبولة ومؤكدة من العائد.

إذ أن مخاطر المحفظة غالبا ما تكون السبب الرئيسي لمعظم المشكلات والأزمات المصرفية والتي قد ينتج عنها أزمات مالية كبيرة.

1-1-3 ثالثا: أنواع التسهيلات الائتمانية:

تنقسم التسهيلات الائتمانية إلى قسمين هما:

1-تسهيلات إئتمانية مباشرة

2-تسهيلات إئتمانية غير مباشرة

وترى الباحثة أن يحدد كل تسهيل الغاية والهدف من استخدامه وبناءً على ذلك يحدد أجل التسهيل وسعر الفائدة والضمانات المطلوبة على التسهيل، ويتم منح التسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتمويل احتياجاتهم الشخصية والإنتاجية.

وفيما يلي عرض لأنواع التسهيلات حسب نوعيها المباشر وغير المباشر:

1. التسهيلات الائتمانية المباشرة:

وهي التسهيلات الذي ينشأ التزاما مباشرا على المصرف بمجرد إبرام العقد الخاص بإحدى التسهيلات بحيث يستحق العميل الحصول على التمويل المالي مباشرة من المصرف دون أن يتوقف على ذلك أي عوامل خارجية، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة القروض المصرفية والخصم والسلف والاعتماد المالي حيث يتمكن العميل من استغلال المبلغ وله الحرية في التصرف به (ضمور، 2014ص47).

كما تشكل أكثر شيوعاً من أنواع التسهيلات الائتمانية وكان السحب على المكشوف أهم نوع، ولكن كان للمصارف الاستخدام المحدود لذلك لأنه يحتوي على المخاطر المالية العالية وعدم القدرة على التحكم في استخدامها (مامندي، 2016، ص67).

ويتمثل هذا النوع من التسهيلات في منح القروض للأفراد والمؤسسات والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بهدف تلبية احتياجات القروض الشخصية والقروض الإنتاجية للمصارف، وهي كالآتي:

- القروض الشخصية: وهي القروض التي تمنح للأفراد لتلبية احتياجاتهم من اقتناء السلع الاستهلاكية، التعليمية، الصحية أو لتحسين السكن أو القروض الممنوحة لغايات شراء عقار.
- القروض الإنتاجية: وهي القروض التي تمنح للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تهدف إلى تمويل قطاع الأعمال لتعزيز الحركة الإنتاجية للمساهمة بالتنمية الاقتصادية.

وتتمتاز القروض الإنتاجية أو التجارية كما تسمى أحياناً بطول فترة الأجل وسعر الفائدة المنخفض نسبياً مقارنة مع المحتسب على القروض الشخصية أو سقوف الجاري مدين أو الحساب الجاري المكشوف.

- سقوف الجاري مدين: هو عبارة عن سقف تسهيل محدد القيمة يمنحه المصرف للعميل بناءً على طلبه بحيث يقوم العميل بإجراء عمليات سحب من السقف متى يشاء لتمويل نشاطه التجاري أو لتغطية شيكات مسحوبة على حساب العميل ولا يجوز أن تتجاوز عمليات السحب سقف التمويل المحدد بالعقد، وعادة تمنح هذه التسهيلات للتجار والمقاولين ومن لديهم حاجة ماسة للسيولة بشكل يومي، ويمتاز هذا النوع من التسهيلات بارتفاع سعر الفائدة المحتسبة عليه حيث أنه يتم احتسابها بشكل يومي وترصيدها بنهاية كل شهر على حساب العميل المستفيد من السقف، وتسهيلات الجاري مدين محددة بمدة معلومة في عقد التسهيل لا تزيد مدتها عن عام واحد قابلة للتجديد بناءً على موافقة طرفي عقد التمويل. (قبرصلي، 2013، ص17)
- تسهيلات بطاقة الائتمان الدائنة: تخول هذه البطاقات حاملها إجراء عمليات شراء و/ أو سحب نقدي ضمن السقف المحدد للبطاقة، وتختلف سقوف بطاقة الائتمان من عميل لآخر بناءً على طلب العميل وملاءته الائتمانية، حيث يتم خصم قيمة المطالبات المستحقة على العميل بنهاية كل شهر وإشعار العميل بعملية الخصم.

2-التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

وهي التسهيلات التي لا تحتوي أي تأثير تمويلي فوري عند منحها وفي أغلب الأحيان لا ينتج عنها أي تأثير تمويلي إلا أنها قابلة للتحويل إلى التزامات مباشرة فور تحقق المطالبة بها، وأهم أشكال هذه التسهيلات.

- **تسهيلات الاعتمادات المستندية:** الاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب صادر من مصرف بناءً على طلب المشتري (المستورد) فاتح الاعتماد المستندي لصالح البائع (المصدر) المستفيد من الاعتماد المستندي، حيث يلتزم المصرف بموجبه بالوفاء في حدود مبلغ محدد بالاعتماد خلال فترة معينة متى قدم البائع مستندات

السلعة مطابقة لتعليمات وشروط الاعتماد، وقد يكون التزام المصرف بالوفاء نقداً أو بموجب كمبيالة دفع صادرة من مصرف المستورد. وتستخدم الاعتمادات المستندية في الغالب لتمويل الحركة التجارية للشركات عبر الحدود وكذلك الحال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستورد بضائع أو آلات ومعدات من الخارج. (القضاة وحمدان، 2013، ص17)

● الكفالات المصرفية:

تعرف الكفالة بأنها عقد رضائي يكفل بمقتضاه المصرف تنفيذ التزام معين على العميل بأن يتعهد لدائنه أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يوفي به المدين نفسه. تنقسم الكفالة في مجال الائتمان إلى كفالة طلبها المصرف كضمان لوفاء المدين بالتزاماته كفالة منحها المصرف لعميله عن طريق التوقيع وهي الكفالة المصرفية التي تعد من عمليات الائتمان المصرفي غير المباشرة، وهي من الضمانات غير المستقلة لأنها تستند إلى التزام آخر بين المدين المكفول والدائن. تتمثل أهمية الكفالة المصرفية أنها تعمل على توفير الثقة بين المتعاقدين، وتساعد على حسن تنظيم الأعمال وتقادي أي أعطال أو معوقات ترتبط بتأخير العمل مما يؤدي بدوره إلى تدفق الأموال لأغراض الاستثمار في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، فالعديد من النشاطات تتطلب تقديم كفالة صادرة من أحد المصارف لأداء الأعمال وحسن تنفيذها، بدلا من الحصول على التأمين النقدي، (الخور، 2017، ص370)

3- تعهد التصدير:

تعهد خطي ينظم لدى المصرف من قبل التجار الراغبين بتصدير بضائعهم وفق القرارات والأنظمة الصادرة عن مصرف سورية المركزي وذلك قبل القيام بعملية التصدير، يتعهد المصدر بموجبه بإعادة 50% من القطع الأجنبي الناجم عن عملية التصدير خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ خروج البضاعة من قبل الأمانة الجمركية. وتفويض المصرف بشراء هذا القطع الأجنبي الناجم عن تسديد قيمة التعهد. (موقع مصرف سورية المركزي)

5- البنود الأخرى خارج الميزانية:

-عمليات اقراض الاوراق المالية و /او ايداعها كضمانات

- اتفاقيات اعادة الشراء ومعكوسها
- بيع الاصول مع حق الرجوع
- شراء الاصول الآجلة ويشمل اتفاق على شراء قرض، سند دين او اي أصل اخر من طرف خارجي في تاريخ مستقبلي.
- الجزء غير المدفوع من الاسهم و /او السندات المالية المشتريات والتي تمثل التزاما على المصرف بدفع هذا الجزء في تاريخ مستقبلي.
- التزام المصرف بربط ودائع بتاريخ اجل لدى جهات اخرى.
- التزامات المصرف بتغطية و /او تمويل شراء الجزء غير المكتتب به من اصدارات الاوراق المالية.

المبحث الثاني

السياسة الائتمانية

1-2-1 أولا تعريف السياسة الائتمانية

يمكن تعريف السياسة الائتمانية للمصرف بأنها هي مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه، بمعنى اخر تعرف السياسة الائتمانية بانها الإطار العام او الاتجاه والمسار الرئيس الذي ينتهجه المصرف بغرض تحقيق أهدافه في الأجل القصير والطويل.

وعليه فان السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للمصرف فمجلس إدارة المصرف هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصا الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.

فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة المصرف والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محدده، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف واجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها المصرف وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.

تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواء كانت أطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتدقيق في المصرف، او أطراف خارجية ممثلة بالمصرف المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في المصرف تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقا للصلاحيات المخولة لها وفي إطار السياسة الائتمانية للمصرف وفقا للشروط والمعايير التي تتضمنها كما تقوم إدارات التدقيق والرقابة بالمصرف بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للمصرف الواحد. كما أن السياسة الائتمانية تعكس أغراض المصرف وإمكانياته حيث تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض المصرف ورسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للمصرف فتكون معبرة بوضوح عن أغراض المصرف وإمكانياته.

تتأثر السياسة الائتمانية للمصرف بصفة عامة بمجموعة من العوامل، وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، فالعوامل الداخلية هي العوامل التي تتبع من داخل المصرف، مثل أهداف المصرف وإمكانياته، معدل التركيز، اعتبارات السيولة والعوامل الخارجية تنشأ من خارج المصرف ويكون مصدرها البيئة او المناخ الذي يتواجد فيه المصرف ويمارس فيه نشاطه، مثل الظروف الاقتصادية المحيطة، الضمانات المقدمة من العميل، وبالرغم من تأثير هذه العوامل على صناعة السياسة

الائتمانية لجميع المصارف إلا إنها لا تمارس أثار متساوية او موحده على السياسات الائتمانية لجميع المصارف التي تعمل في بيئة واحدة او مناخ واحد، بل تختلف أثار هذه العوامل من سياسة ائتمانية لأخرى. (كراسنة، 2013، ص16)

1-2-2 ثانيا: الأركان الأساسية التي تقوم عليها السياسة الائتمانية:

بالرغم من عدم وجود سياسة ائتمانية نمطية او موحدة، إلا انه توجد أركان او مقومات تقوم وتعتمد عليها السياسة الائتمانية لأي مصرف، وتعد هذه الأركان والمقومات الأساسية حد أدنى لصناعة أي سياسة ائتمانية جيدة وسليمة، إلا ان هذه الأركان والمقومات لا تحول دون اختلاف السياسات الائتمانية للمصارف المختلفة، ولا ينشأ هذا الاختلاف بسبب هذه الأركان او المقومات ولكن مصدر هذا الاختلاف مرجعه إلى اختلاف طبيعة مصادر الأموال بين المصارف واختلاف أغراض وأهداف المصارف، واختلاف طبيعة عمل المصارف وحجمها، واختلاف تراكم الخبرة بين المصارف وما إلى ذلك من عوامل أخرى. ويترتب على ذلك الاختلاف بين السياسات الائتمانية للمصارف المختلفة ان لا تكون حول الأركان او المقومات الأساسية للسياسة الائتمانية، إنما تكون حول جزئيات مختلفة بطبيعتها بين المصارف والمؤسسات المالية، وشأنها في ذلك كشأن سائر الاختلافات الأخرى غير الجوهرية بين الأشياء المتماثلة وذات الطبيعة المتماثلة وعلى الرغم من ذلك، يبقى الاهتمام الأصل للسياسة الائتمانية منصبا على تناول العملية الائتمانية في جميع الأحوال. (كراسنة، 2013، ص17)

ويمكن تحديد الأركان الأساسية للسياسة الائتمانية بما يلي

1- تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف:

يختلف النطاق الجغرافي من مصرف لأخر فبالنسبة لحجم المصرف كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه، فان المصارف الصغيرة تمارس أعمالها من خلال عدد محدود من الفروع إضافة إلى مركز المصرف الرئيسي على العكس من المصارف الكبيرة، أما المصارف الدولية فيتجاوز نشاطها المصرفي والائتماني الحد الجغرافي الذي ينتمي إليه مركزها الرئيسي وتنتشر فروع و وحداته المصرفية قد تصل لآلاف الفروع.

أما بالنسبة لأهداف وطبيعة نشاط المصرف كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه، نجد ان المصارف الزراعية يكون ضمن أهداف إنشائها التواجد في الأقاليم الزراعية بالقرب من المزارعين، كما ان المصارف الصناعية يكون من ضمن أهدافها التواجد في المدن والتجمعات الصناعية، ومن هنا فان أهداف وطبيعة نشاط المصرف يؤثر بدرجة كبيرة في تحديد النطاق الجغرافي.

وبالنسبة للظروف الاقتصادية السائدة كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط المصرف، فنجد في أوقات الانتعاش والرواج الاقتصادي التوسع في معظم الأنشطة الاقتصادية، وتكون المصارف مستعدة للاستجابة لهذا التوسع في صورة توسيع للنطاق الجغرافي لنشاطها بفتح فروع جديدة في أقاليم مختلفة والعكس صحيح في حال الكساد والركود الاقتصادي. (الخليل، 2004، ص45)

2- تحديد القطاع الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف:

تحديد المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف تحدد السياسة الائتمانية للمصرف المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف ويهدف إلى تمويلها من خلال التسهيلات الائتمانية فان المصارف الصناعية عندما ترسم السياسات الائتمانية لها فأنها تحدد في قائمة أولوياتها قطاع الصناعة ثم القطاعات المرتبطة به، لهذا فان تحديد السياسة الائتمانية لأنشطة اقتصادية معينة لمنحها التسهيلات الائتمانية يرجع أساسا إلى أهداف المصرف وطبيعة نشاطه. ويساهم الهيكل الاقتصادي بدور كبير جدا في رسم السياسات الائتمانية للمصارف من حيث نطاق الأنشطة الاقتصادية التي تخدمها هذه السياسات الائتمانية، حيث يختلف الهيكل الاقتصادي في الدول المتقدمة عن نظيره في الدول النامية فيكون متنوع بدرجة كبيرة جدا في الدول المتقدمة ويتسع قطاع الخدمات فيه بدرجة بالغة التطور (الخليل، مرجع سابق)

3- تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها المصرف:

يعتبر تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها المصرف أمرا في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية بعملية منح الائتمان المصرفي كما يعد هذا التحديد من الأركان الرئيسية للسياسة الائتمانية للمصرف، فبالنسبة لإدارات منح الائتمان تقوم باستبعاد طلبات القروض والتسهيلات التي لا تقرها السياسة الائتمانية

للمصرف بصورة تلقائية ودون اتخاذ أي إجراءات ائتمانية بشأنها، ولا شك ان هذا الأجراء يتضمن ترشيحا للوقت والجهد وذلك بالمقارنة بقيام الإدارات الائتمانية بدراسة هذه الطلبات التي لا تقرها السياسة الائتمانية للمصرف والانتهاج إلى التوصية برفضها بعد مرورها بالمراحل المختلفة للدراسة الائتمانية، وعندما تحدد السياسة الائتمانية أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها المصرف لعملائه فان هذا التحديد يكون محددا عند صياغة السياسة الائتمانية له ، ومن العوامل التي تؤثر في تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها المصرف. (الخليل، مرجع سابق)

4-تحديد أنواع الضمانات والنسب المثلى

تحدد السياسة الائتمانية الضمانات المقبولة من جانب المصرف والتي تكون خاضعة للمراجعة والتعديل من وقت إلى آخر وفقا للتطورات في حجم المصرف ومدى نمو نشاطه وللتغيرات في طبيعة الاقتصاد الذي يعمل فيه المصرف. كما تحدد السياسة الائتمانية للمصرف تحديدا قاطعا ودقيقا وعلى سبيل الحصر لأنواع الضمانات المختلفة والنسب التسليفية الدنيا والقصوى لها وترجع أهمية تحديد الضمانات والنسب التسليفية لها في السياسة الائتمانية للمصرف إلى عدم ترك هذا الأمر للخبرة والتقدير الشخصي لمسئولي الائتمان من جهة، ومن جهة أخرى إلى عدم السماح بقبول الضمانات المقدمة من العملاء للحصول على التسهيلات الائتمانية قبولاً عشوائياً يؤدي في النهاية إلى زيادة المخاطر الائتمانية التي تواجهها، وتختلف الضمانات والنسب التسليفية لها من سياسة ائتمانية لأخرى، فالمصارف العقارية تقبل الضمانات العقارية وتتوسع في قبولها كما ان المصارف الصناعية تقبل الضمانات الصناعية . وتختلف النسب الائتمانية للضمانات من ضمان لأخر وتعتمد تحديد النسب الائتمانية للضمانات على مدى استقرار قيمته بمرور الوقت، مدى قابلية الضمان للتسييل. (الخليل، مرجع سابق)

5-تحديد الحدود القصوى لأجل استحقاق القروض:

حيث يلاحظ لارتباط الكبير بين أجل الاستحقاق وأنواع القروض والتسهيلات الائتمانية، من حيث الجوانب التالية:

- يؤثر الغرض من طلب التسهيلات الائتمانية في تحديد أجال استحقاق هذه التسهيلات في الملائمة بين أجال الاستحقاق والأغراض التي سيوجه لها الائتمان الممنوح، فإذا كان الغرض من طلب العميل للتسهيلات الائتمانية استخدامها في تمويل أصول رأس المال فيتعين ان تكون التسهيلات طويلة او متوسطة الأجل. أما إذا كان الائتمان المطلوب لتغطية عمليات ذات طبيعة قصيرة الأجل كعمليات راس المال العامل مثل شراء الخامات وتوفير السيولة فمن الطبيعي أن يكون الائتمان المصرفي الممنوح من المصرف قصير الأجل فالضمانات ذات الطبيعة القصيرة الأجل كالبضائع والكمبيالات تكون ملائمة لمنح ائتمان قصير الأجل بضمانها، والعكس صحيح
- مصادر الأموال في المصرف فكلما كانت هذه الموارد المالية مستقرة وكبيرة كلما كان المصرف أكثر قدرة على منح الائتمان المصرفي لأجل أطول والعكس صحيح
- طبيعة الضمان المقدم

6-تحديد شروط ومعايير منح الائتمان

ترتبط شروط ومعايير منح الائتمان بالجدارة الائتمانية التي يجب ان تتوفر في العميل طالب الائتمان، وتعكس تحديد السياسة الائتمانية للمصرف لحدود الجدارة الائتمانية لعملائه مستوى المخاطرة الائتمانية التي يرغب ويقدر المصرف على تحملها، وبصفه عامه يحكم تحديد الجدارة الائتمانية للعميل من خلال خمس عوامل:

1-المقدرة

2 -الشخصية

3 -راس المال

4 -الضمان

5-الظروف السائدة

وعندما تحدد السياسة الائتمانية للمصرف شروط ومعايير صارمة ومتشددة إنما يعكس ذلك عدم رغبة المصرف في مواجهة مستويات مرتفعة من المخاطر الائتمانية والعكس صحيح.

7-تحديد حدود التركيز الائتماني

تحدد السياسة الائتمانية للمصرف الحدود القصوى المسموح بها للتركيز الائتماني، وبين التركيز والتنوع الائتماني، فزيادة حدة التركيز الائتماني تعني ارتفاع المخاطر الائتمانية، وزيادة درجة التنوع الائتماني تعني انخفاض المخاطر الائتمانية، فالتركيز الائتماني هو الحالة العكسية للتنوع الائتماني.

وتتناول السياسة الائتمانية للمصرف حدود التركيز الائتماني من زوايا وإبعاد مختلفة وتختلف حسب العميل الواحد، وحجم الأصول، ونوع النشاط، ونوع الضمان.

ف نجد ان بعض السياسات الائتمانية للمصارف تحدد الحد الأقصى للقروض والتسهيلات الائتمانية التي يمكن ان يمنحها المصرف للعميل الواحد كنسبة محددة من رأسمال المصرف وتقل عن النسبة التي يحددها قانون المصارف والائتمان، والغرض من تحديد هذه النسبة في السياسة الائتمانية توزيع المخاطر الائتمانية الناشئة عن حجم التسهيلات عند تركزها في عدد محدد من العملاء.

وذلك بغرض توزيع المخاطر الائتمانية الناشئة عن الحجم، فالنشاط الاقتصادي بشكل عام ينطوي على قدر ما من المخاطر ويختلف حجم المخاطر التي يواجهها أي مشروع باختلاف حجم أصوله واستثماراته الإجمالية، وتوزيع محفظة قروض وسلفيات المصرف على عدد من العملاء من حيث حجم الأصول يتضمن في جوهره توزيع للمخاطر الائتمانية.

كما تتناول السياسة الائتمانية للمصرف تحديد حدود التركيز الائتماني وفقا لنوع النشاط، لتوزيع المخاطر الائتمانية على عدد كبير ومتنوع من العملاء الذين يعملون في أنشطة اقتصادية متنوعة، وفي بعض الأحيان تضع القيود على منح التسهيلات الائتمانية لأنشطته معينه دون غيرها على اعتبار أنها أنشطة مرتفعة المخاطر.

وتحدد السياسة الائتمانية للمصرف حدود التركيز الائتماني من حيث نوع الضمان من خلال إقرارها لأنواع متعددة من الضمانات المقبولة وتحديد نسب تسليفه منخفضة للضمانات الغير مرغوبة وحظر الإقراض بضمان ضمانات معينه وإذا كان من الصعب مساواة المخاطر الائتمانية بالصفر، فمن الممكن دائما تدنية المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، والمدخل الأول لتدنية المخاطر الائتمانية هو التنوع

الائتماني كلما أمكن، وذلك لا يأتي إلا عن طريق وضع حدود صارمة وواقعية لحدود التركيز. (علي، 2015، ص128)

8- تسعير الفائدة على القروض

تتعرض السياسة الائتمانية للمصرف للفائدة على القروض والتسهيلات والمصروفات الإدارية الأخرى المرتبطة بمنح الائتمان المصرفي، فلا يمكن تصور ترك هذه الأمور للجهات التنفيذية، ويتوقف تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات من خلال السياسة الائتمانية للمصرف على مجموعه من العوامل.

ف نجد ان تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات يعتمد بدرجة كبيرة جدا على تكلفة الأموال المتاحة للمصرف ولكن بصورة ليست مطلقة، لان المصارف المركزية تقوم بتحديد سعر الفائدة والخصم، وبالرغم من تكلفة الأموال في المصرف هي القاعدة الأساسية في تسعير الفائدة، إلا إنها مقيدة بعوامل أخرى، بخلاف تدخل المصارف المركزية في تحديد أسعار الفائدة حيث يتأثر تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات بعامل المنافسة، فأوضاع المنافسة بين المصارف لها تأثيرها المباشر والقوي على تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات، فكلما زادت حدة المنافسة بين المصارف انعكس ذلك في صورة انخفاض في أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات ولكن مدى هذا الانخفاض مقيد ومحدد دائما بتدخل المصارف المركزية في تحديد أسعار الفائدة، وإذا كان هذا التحديد في صورة حدود قصوى وحدود دنيا لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات، فان نطاق المنافسة بين المصارف سينحصر بين هذه الحدود، ولا شك ان زيادة الطلب على القروض والتسهيلات تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وينعكس ذلك على سياسة تسعير الفائدة بالطبع، وتؤثر أجال استحقاق القروض والتسهيلات على تسعير الفائدة، في ان التسهيلات القصيرة الأجل يتم منحها عادة بسعر اقل من التسهيلات والقروض متوسطة وطويلة الأجل.

يعود ذلك إلى أن الائتمان قصير الأجل يكون مستحق السداد في الفترة القصيرة او في الأجل القصير، ويمكن إعادة إقراضه بعد تحصيله مرات مختلفة أما الائتمان متوسط الأجل والطويل سوف يتم استرداده على سنوات وعلى دفعات او أقساط وبالتالي إعادة إقراضه مرة أخرى ستستغرق وقتا أطول من الائتمان قصير الأجل.

لذلك تؤثر الموازنة المطلوبة بين الربحية والسيولة في تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات فوجود أموال قابلة للإقراض وزائدة عن اعتبارات السيولة يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات وذلك في حدود هيكل أسعار الفائدة والحد الأدنى لها ربما لا يخل بالعلاقة المعروفة بين الربحية والسيولة، كما تؤثر المخاطر الائتمانية لأنواع معينة من القروض والتسهيلات في تحديد أسعار الفائدة عليها حيث نجد ان القروض والتسهيلات المكفولة بضمانات سائله او قابله للتسييل الفوري تمنح بالحد الأدنى لأسعار الفائدة، كما ان القروض والتسهيلات الائتمانية المرتفعة المخاطر او بدون ضمان تمنح بالحد الأقصى لأسعار الفائدة المعمول بها. (الخليل، مرجع سابق)

ويتبين من المناقشة للعوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التي يمنحها المصرف بصفة عامه ان حرية المصارف في تحديد أسعار الفائدة غير مطلقه حيث يتدخل فيها المصرف المركزي بشكل مباشر.

1-2-3 ثالثاً: أنواع السياسات الائتمانية:

يعتبر اختيار المصرف لاستراتيجية الاستثمار المناسبة الخطوة الأولى والأهم عن اتخاذ أي قرار بتحديد الهيكل الأساس للمحفظة الاستثمارية وتحدد الاستراتيجيات المتبعة في إدارة المحفظة الائتمانية على النحو التالي:

1- السياسة الائتمانية المتحفظة:

يسلك المصرف هذه الاستراتيجية عندما يميل نحو التحفظ للمخاطر ويرغب بالحصول على عائد منتظم وثابت في الأجل الطويل حيث تقوم بمنح تسهيلات قصيرة الأجل منخفضة المخاطر كالقروض الممنوحة للقطاع العام والتي تتميز بثبات معدلات الفائدة. وهذه سياسة يتم اتباعها عندما تكون إدارة الشركة من النوع المحافظ وهذه السياسة يكون منهجها هو الاعتماد على تسهيلات قصيرة الأجل في منح الائتمان وذلك لكي تتلافى احتمال انخفاض قدرة الشركة على سداد الالتزامات وهذه السياسة تخفض من مخاطر العسر المالي اذ تميل المصارف غالباً إلى اعتماد الاستراتيجية المتحفظة، خلال فترة التقلبات العالية في الأعمال

حيث تحاول بعض المصارف اتباع استراتيجية ائتمانية متحفظة، في نفس الوقت تتسم بالمرونة وتعمل على اختيار مقترضين يتسمون بمراكز ائتمانية جيدة. (Kungu et al ، 28:2014)

2-السياسة الائتمانية المتوازنة:

وهي التي تقوم على اتباع سياسة المزج بين الاستثمارات قصيرة الأجل مع استثمارات طويلة الأجل والتي يتم تقديمها إلى عدة قطاعات وضرورة موائمة التدفقات النقدية المتولدة مع مواعيد سداد الالتزامات الأموال المستخدمة في التمويل تستخدم المصارف وفقاً لهذه الاستراتيجية حجم أكبر من الاستثمار بالأصول المتداولة قياساً بالأصول الثابتة، بمعنى ارتفاع الاستثمار بالأصول قصيرة الأجل نسبة إلى الأصول طويلة الأجل أي أنها تضع النسبة الأكبر من الأموال المستثمرة بأصول منخفضة المخاطرة مقابل أصول أقل سيولة لكنها أكثر ربحية. (Kungu et al ، 28:2014)

3-السياسة الائتمانية الهجومية:

هي سياسة يتم اتباعها عندما يرغب المصرف بتحقيق عوائد مرتفعة وتترافق هذه السياسة بارتفاع مخاطرها وتركز على منح الائتمان طويل الأجل يعمل المدراء في المصرف على اتباع هذه الاستراتيجية فيما إذا كانوا يرغبون بتحقيق عوائد مرتفعة من خلال التركيز على تقديم القروض طويلة الأجل، حيث تتميز هذه الاستراتيجية بمخاطرة عالية إلا أنها تحقق معدل عائد أعلى لتعويض المخاطر المرتفعة. (Sohail، al.et- 2016)

كما ان هذه الاستراتيجية تتعامل مع الأصول المتداولة فقط لتسييل تشغيل الأعمال، وبالتالي فإنها تستخدم أقل مستوى من الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل مقابل الأصول طويلة الأجل، لذا فإنها تؤدي إلى انخفاض الأصول المتداولة، وانخفاض النفقات، وارتفاع المخاطرة، فضلاً عن زيادة العائد المطلوب لتعويض عن المخاطر. لكن العائد المرتفع لا يمكن ان يكون مبرراً للخوض في المخاطر لذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب المخاطر قدر المستطاع (Kungu et al، 2014، ص28)

1-2-4 اربعا: محددات السياسة الائتمانية في المصارف التقليدية

1-المصارف التقليدية: (Jha ET, al, 2012, ص28)

تعرف المصارف التقليدية بأنها تلك المؤسسات المالية التي ينحصر عملها في عمليات التعامل في الائتمان أو الإلتجار في الديون. كما يمكن أن ينحصر نشاطها الجوهري في عملية الاستعداد للقيام في المبادلة بين تعهداتها بالدفع عند طلب المقترضين للمال بديون المودعين سواء كانوا أفراد أو منشآت أو حتى حكومات.

ويقع على عاتق المصارف في وقتنا الحاضر والتي يعد قطاعها من القطاعات الأفضل عالمياً مهام تطوير القطاعات الأخرى.

حيث أصبح قطاع المصارف التجارية يهيمن على الأسواق المالية في العقود الأخيرة المنصرمة، وأصبحت الأنظار تتجه على أداء هذا القطاع من جميع الأطراف لما يقدمه من مساهمة رئيسية في عوائد البلدان.

1-2-5 خامسا: مؤشرات تحديد السياسة الائتمانية:

في بحثنا هذا سنقوم بدراسة عدة مؤشرات تشير إلى السياسة الائتمانية تم اعتمادها في دراسات سابقة قريبة من موضوع الدراسة حيث انها من أهم المؤشرات التي تبين السياسة المتبعة من قبل المصارف وهي:

أ-معدل النمو في التسهيلات:

برأي الباحثة يمكننا تعريف معدل النمو بأنه نسبة التغير الحاصل في أحد المقاييس خلال فترة ما.

اما معدل نمو التسهيلات الائتمانية فهو نسبة التغير الحاصل في قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة ممن قبل مصرف ما مقارنة بالسنة السابقة والتي تسمى فترة الأساس.

يعد معدل النمو في التسهيلات أحد المؤشرات الهامة التي تدل على السياسة الائتمانية المتبعة من قبل المصرف، حيث يدل ارتفاع هذه النسبة بشكل ملحوظ خلال فترة محددة إلى سياسة هجومية للمصرف اما الاستقرار في هذه النسبة فيدل إلى سياسة متوازنة وبالتالي انخفاضها يشير إلى سياسة دفاعية.

ب- الحصة السوقية:

تعرف الحصة السوقية بأنها تلك البيئة الديناميكية التي يتفاعل فيها كل من العرض والطلب وتسعى بهدفها إلى تلبية رغبات العميل والمحافظة عليه وتقديم الخدمات والسلع بالسعر المناسب والجودة الممتازة (Khorana et al, 2011)

كما تعرف الحصة السوقية للمصرف بأنها "نسبة أصول أو ودائع أو تسهيلات المصرف خلال سنة معينة، إلى مجموع أصول أو ودائع أو تسهيلات جميع المصارف، خلال السنة نفسها (حداد، 2010)

حيث تعتبر الحصة السوقية أداة تقيس التميز بين جميع الوحدات الاقتصادية سواء الرباحة منها والخاسرة على ذلك فإن الشركات في مختلف قطاعاتها تسعى لاقتناص الفرص والحصول على أكبر قدر ممكن من العملاء والمتمثلة في حصتها السوقية.

وعليه يتطلب الحصول على حصة سوقية جهداً للوصول إلى الاستحواذ على الأسواق والوصول إلى حصة سوقية أكبر بكل الموارد المتاحة (عريقات، 2014)

كما تلعب الحصة السوقية وتركزها في المنشآت دوراً مهماً في بناء شهرتها مما يضمن لها المزيد من العملاء ومتلقي الخدمات وبالتالي فإن هذا الأمر ينعكس على نجاح الشركة وتطورها.

(jiang et al, 2016)

كما وأنه كلما كانت الحصة السوقية أكبر للمصرف كلما زاد ولاء العملاء لها وأن وجود حصة سوقية لهذه المنشأة يساهم في زيادة ربحيتها واستمراريتها بشكل جيد (Doyle-2016) ولضرورة ما يقوم به قطاع المصارف التجارية في العالم من السعي وراء حصة سوقية أكبر مما يؤثر عليه إيجابياً في استحواذه وتركزه في السوق العامل به، فإن هذه المصارف أولت أهمية بالغة

للحصة السوقية وإلى الاستراتيجيات الخاصة في التوصل إليها ضمن البيئة التنافسية مما سيعود عليها بالربحية العالية.

تلجأ المنشآت بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص إلى زيادة ربحيتها من خلال تعظيم حصتها السوقية وذلك من خلال معرفة توجهات العمال وتحسين الخدمات المقدمة لها وتمييزها على نحو دقيق مما يساعدهم في استمرار ما يقومون به من أنشطة مختلفة (صديق، 2012)

يمكن تعظيم الحصة السوقية من خلال الاستراتيجية الهجومية والتي يمكن تحقيقها من خلال ما يلي:

- 1- استراتيجية اختراق الأسواق: وتعد هذه الاستراتيجية من أسهل الطرق لزيادة الحصة السوقية، والتي تحتوي على خطورة عالية، وتلجأ لها المنشآت في بداية تقديم خدمة جديدة لعملائها حيث أن حجم العمال يستوعب هذه الخدمات والمنتجات بشكل جيد.
- 2- استراتيجية التنمية للمنتجات والخدمات: وتقوم المنشآت من خلال هذه الاستراتيجية بزيادة حصتها السوقية عند قدرة السوق على استيعاب خدمات جديدة، حيث يجب عند اتباع هذه الاستراتيجية أن تقوم المنشأة في تطوير وتحسين وتحديث خدماتها
- 3- استراتيجية تنمية الأسواق: وتلجأ لها المنشآت لتقديم خدماتها بشكل أكبر والتوسع فيها جغرافياً وذلك بهدف زيادة حصتها السوقية
- 4- استراتيجية تنويع الخدمات للسوق: وتعتبر هذه الاستراتيجية الأعلى مخاطرة حيث تنبع في ظل بيئة عدم التأكد، حيث ربما لا يتوفر بالسوق الجديدة قاعدة عملاء كافية لاستيعاب خدمات المنشأة وزيادة حصتها السوقية
- 5- تجزئة الأسواق: وتقوم فكرتها على تقسيم السوق إلى مجموعات من العملاء المتشابهين في رغباتهم في الخدمات المقدمة من المصارف التجارية حيث تعمل على دراسة هذه الرغبات والتعامل معها بشكل فعال، حيث يمكن تجزئة الأسواق المصرفية ضمن ثلاثة أنواع ومناهج أساسية كمنهج السوق الكلية، ومنهج التركيز، والمنهج المتعدد التقسيمات وقد أورد ماهية كل من هذه المناهج بشكل مسهب في القطاع المصرفي الحديث. (صديق، 2012)

ت- نسبة التوظيف او التوظيف

تشير نسبة توظيف الأموال لقياس قدرة المصرف الائتمانية ومعرفة اتجاهات ذلك الائتمان حيث يمكن برأي الباحثة معرفة سياسة المصرف الائتمانية من خلال هذه النسبة

باعتبار ان ارتفاع نسبة التسهيلات المباشرة الى الودائع تدل على سياسة هجومية اما ارتفاعها نظرا لارتفاع التسهيلات غير المباشرة فيدل على سياسة دفاعية او متوازنة و ثبات هذه النسبة تدل على سياسة دفاعية وهذه النسبة تستند إلى معايير وشروط محددة لا يمكن تجاوزها من قبل المصرف، مع أهمية وضع التخصيصات المالية اللازمة لتغطية منح الائتمان مع ملاحظة القدرة الائتمانية للمقترض والقدرة على إعادة دفع الالتزامات للجهة المانحة باستحداث خطط ومؤشرات ائتمانية واضحة، كما وتعتبر هذه النسبة عن مدى استخدام المصرف للودائع في تلبية حاجات الزبائن من الاستثمارات.

و لما كانت تسعى المصارف إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع، (غالباً ما يتم توزيع النصيب الأكبر منها على التسهيلات الائتمانية كونها الأكثر ربحية للمصرف وفي الوقت نفسه تعتبر الأكثر مخاطرة) ، فان ارتفاع هذه النسبة دلّ على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين. (عواد، 2015، ص65)

وهناك عدة اليات تتبعها المصارف لإدارة سيولتها نذكر منها:

- جذب الودائع: حيث تسعى المصارف إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع الجديدة وخاصة الودائع طويلة الأجل فكلما كانت الودائع طويلة الأجل كلما كان ذلك أفضل للمصرف من حيث القدرة على إدارة السيولة، (الشرفا، 2006، ص8).
- التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل وذات المخاطرة المتدنية، ك شراء السندات، (الشماخ، 2004، ص209).
- إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات الاخرى والمستثمرين الذين لديهم فائض في السيولة ومقابل ذلك يقوم المصرف بشراء شهادات الإيداع في حالة وجود فائض سيولة لديه.
- التسنيد: هو بمثابة تحويل القروض إلى سندات قابلة للتداول في سوق الاوراق المالية (توفيق، 2014، ص26).
- تفعيل القروض بين المصارف وخاصة القروض قصيرة الأجل وقد تكون لمدة ليلة واحدة وبسعر الفائدة السائد في السوق.

ث- مخاطر الائتمان

أولاً: مفهوم المخاطرة المصرفية

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى مصارف ذات أحجام كبيرة. فالمصارف أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح المصرف وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

وباعتبار المصارف من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها والناجمة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للمصرف من تحييدها بدقة والتنبيه بها مستقبلاً وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها في حال عدم القدرة على القضاء عليها. (الزبيدي، 2002، ص62)

ويمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها:

-المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.

-وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. (الزبيدي، 2002، مرجع سابق)

مصادر مخاطر الائتمان المصرفي:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى:

- "المخاطر الغير النظامية":

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه المصرف مانح القرض في الأجل المتفق عليه.

- "المخاطر النظامية":

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف المصرف المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية. وخلاصة القول إن المخاطر الغير نظامية تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة المصرف وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع.

على عكس المخاطر النظامية التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على المصرف السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنبها بالتنويع. (الزبيدي، 2002، مرجع سابق)

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية:

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر الغير نظامية}$$

أهم المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها:

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية

على المصرف وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالاً أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي وبعض مؤشرات قياسها.

أ-المخاطر الائتمانية:

-مخاطر السيولة: ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال المصرف بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة المصرف على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالمصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

-المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: من الأهمية في منح المصرف لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.

ويتمثل دور المصرف في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموماً ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على المصرف أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.

-مخاطر تقلب أسعار العملات: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للمصرف وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات

بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

-مخاطر التنفيذ: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز المصرف على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.

-مخاطر الأخطار والتبليغ: لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات المصرف) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وإن الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.

-مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان: عادة ما يواجه المصرف في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.

-مخاطر تبادل المعلومات: أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبيه بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي.

-مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة: إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية المصرف الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من المصارف التجارية الالتزام بتعليمات المصرف المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

- **مخاطر الربحية مقابل الأمان:** كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض المصرف وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

- **مخاطر عدم القدرة على السداد:** وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه لذلك يحرص المصرف على دراسة القوائم المالية لعملائه لثلاثة سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

- **مخاطر السوق:** ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز المصرف على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أدائه خلال 3 سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أدائه ويركز المصرف في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق.

- **مخاطر تآكل الضمانات:** عادة ما يركز المصرف في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز المصرف على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموماً تركيزه على تقديم الضمانات التالية:

العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.

- **مخاطر التركيز:** تحرص المصارف على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية:

- **العملاء:** عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.

- **النشاط:** في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع، والتقييد بتعليمات السلطات الرقابية.

- الضمانات: يتعين على المصرف عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.
- الاستحقاقات: إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.
- المخاطر السياسية والقانونية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة. (عبد الرحمن، 2013، ص39)

المبحث الثالث

الأداء المالي المصرفي

1-3-1 أولاً: مفهوم الأداء المالي:

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية من مؤسسات الأعمال بصورة عامة والمؤسسات المصرفية بصورة خاصة لأنه من خلاله يمكن إعطاء صورة كاملة وشاملة عن سير أنشطتها وأعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية. ويعنى الأداء المالي المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها. ويمكن تعريف الأداء المالي على النحو التالي:

- 1 . انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها
 - 2 . انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية
 - 3 . استغلال الموارد بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها
 - 4 . قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد
 - 5 . النتائج المرغوبة والتي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها
- تعددت التعريفات التي تدور حول مفهوم الاداء المالي إلى أن جميعها تدل على ذات المعنى الدال على نتيجة الاعمال، ومن هذه التعاريف:
- عرف محلب (2014) الأداء المالي على أنه الكفاءة والفاعلية معاً للنشاط المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والاهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.
- وعرفه حجاج (2014) على أنه قدرة المؤسسة للوصول إلى أهدافها بأقل تكاليف .
- ممكنة

1-3-2 ثانيا: طرق قياس الأداء المالي:

يعتبر قياس الأداء المالي للمصارف مؤشرا لنجاحها، بحيث يعبر هذا المقياس عن مدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه. أي انه قبل عملية تقييم أداء المصرف المالي يجب على المصرف وضع أهدافه؛ ليتم مقارنة الأداء المالي مع تلك الأهداف.

مراحل ومؤشرات تقييم الأداء المالي:

1- تجميع القوائم المالية السنوية للمصرف لفترات زمنية محددة، من أجل حساب النسب المالية المختلفة

2- حساب النسب المالية مثل نسب السيولة والربحية وغيرها من النسب

3- دراسة وتقييم نتائج النسب المالية لمعرفة نقاط الضعف والقوة، من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع أو من خلال مقارنة أداء المنشأة مع أداء منشأة مكافئة لها من نفس القطاع.

4- وضع التوصيات المناسبة بالاعتماد على تقييم الأداء، وذلك من أجل تحسين الأداء . مستقبلا ومعالجة نقاط الضعف.

وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الأداء المالي للمصرف وفي بحثنا هذا سيتم استخدام المؤشرات التالية:

أولاً: العائد على الأصول ROA Return On Assets

العائد على الأصول يقوم على تقييم الكفاءة التشغيلية واستخدام الأموال، كما تقوم أيضا بمساعدة المصارف في اتخاذ القرارات الادارية السليمة وخاصة في عملية الاقراض. فهي مؤشر جيد لنسبة ربحية المصرف الناتج عن مجموعة الاستثمارات، كما يمكن من خلالها قياس قدرة الإدارة على تحقيق العائد على الأصول المتاحة للشركة مهما كان مصدرها.

وبشكل عام فإن العائد على الأصول يمكنه قياس معدل العائد الذي يحققه المصرف على جميع الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل. (مطر، 2013، ص46)

ثانيا: العائد على حقوق الملكية: ROE Return On Equity

يعبر عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالشركة، ويقرر المالك الاستثمار بالاعتماد على هذه النسبة، او بتحويل أموالهم في استثمارات أخرى يمكنه

جني الأرباح المرتفعة من خلالها، وكلما انخفضت هذه النسبة اعطى ذلك مؤشرا سلبيا عن أداء الشركة وهو بالتالي يشير إلى كفاءة المصرف في استخدام هذه الموارد لتحقيق الأرباح، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح.

وبشكل عام يشير العائد على حقوق الملكية إلى صافي الربح المحقق على أموال المستثمرين في المصرف، وكذلك يشير إلى العائد الذي يحققه المساهمون في المصرف، ويبين مدى قدرة المصرف على استغلال أموال المستثمرين فيه. (حداد، 2010، ص83)

ثالثا: صافي هامش الفائدة Net Interest Margin

يعرف هامش سعر الفائدة على أنه الفرق بين سعر الفائدة الذي يحصل عليه المصرف وسعر الفائدة المدفوع من قبل المصرف للمودعين لقاء ايداعهم أموال فائضة عن حاجتهم، كما عرف بأنه الفرق بين سعر الإقراض مطروحا منه سعر الإيداع.

إن المشكلة الأساسية في إدارة الهامش تكون في حال تحديد سعر منخفض للفوائد على الودائع، وبالتالي سينعكس على توجه المودعين على تقليل ايداعاتهم في المصرف مما يؤثر بشكل سلبي على الادخار، من ناحية أخرى تكون مشكلة سعر الفائدة عند تحديد سعر الفائدة على القروض بشكل مرتفع مما يزيد من التكاليف الاستثمارية.

وهذا سيدفع جمهور المستثمرين إلى البحث عن جهات أخرى منخفضة التكلفة.

إن التأثيرات التي تحصل على سعر الفائدة سينعكس على هامش سعر الفائدة المصرفي، لهذا تكتسب إدارة هامش سعر الفائدة أهميتها الكبيرة من خلال دورها المهم و المتمركز على تقييم كفاءة المصرف، كما أن هناك عوامل خارجية تكون مسببة في التذبذب الحاصل في هامش الفائدة، منها عدم الاستقرار الاقتصادي وطبيعة السياسات المالية و النقدية المتبعة من قبل الدولة خلال فترات الرواج و الانكماش و الحركات الدورية للادخارات و التغيرات في أسعار الفائدة، فضلا عن العوامل الداخلية تضم نوعية القروض و فترة تسديدها و التباين الكبير في الفائدة بين المصارف الأخرى.

فالمصارف تسعى لحماية صافي هامش الفائدة بطرق مختلفة فإذا ارتفعت كلفة الفائدة للأموال المودعة بشكل أكبر من دخل المصرف فإن الهامش سينخفض وحصول العكس في حال انخفاض

تكلفة الأموال المودعة سيرتفع الهامش. (جواد، 2020، ص205)

1-3-3 خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل لمفاهيم الائتمان والمحفظة الائتمانية في المصارف التقليدية الخاصة في سورية.

كما تم توضيح مفهوم السياسة الائتمانية وأنواعها ومؤشرات تقييمها المتمثلة بالحصّة السوقية ومعدل النمو ونسبة التوظيف ومخاطر الائتمان.

وتم التطرق إلى مفهوم الاداء المالي ومؤشرات تقييمه.

و انطلاقاً من إن الهدف الرئيسي من وضع السياسة الائتمانية للمصرف ، هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسئولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية أو عدم منحها، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضماناً لوحدة العمل في المصرف، وأن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات ، فبرأي الباحثة من الضروري ان تعكس السياسة الائتمانية خطة متخذي القرار بما يعود بالفائدة للمصرف و للمساهمين و المودعين على حد سواء.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

دراسة سياسة المصارف الائتمانية

تمهيد:

بعد التطرق إلى الإطار التمهيدي والجانب النظري للسياسة الائتمانية والأداء المصرفي وبيان جميع جوانبهما، يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي الخاص بقياس أثر السياسة الائتمانية في الأداء، وذلك لمعرفة أي المؤشرات الأكثر تأثيراً على الأداء باستخدام طرق إحصائية وقياسية وبالاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL -يتناول هذا الفصل الإطار العملي للدراسة حيث يشمل الدراسة الوصفية لمتغيرات البحث والدراسة الإحصائية لتحديد أثر السياسة الائتمانية في أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة من خلال البيانات الربعية لفترة الدراسة الممتدة من عام 2015-2021 تم استخدام برنامج (Eviews 10) في تحليل البيانات باستخدام أسلوب تحليل حزم البيانات الزمنية – المقطعية (Panel data Analysis)

المبحث الاول

مجتمع و عينة البحث

اختلفت النماذج في دراسة أثر السياسة الائتمانية في الأداء المصرفي وهو ما تمت الإشارة إليه سابقا في مبحث الدراسات السابقة، في دراستنا هذه وبعد قيامنا بإجراء اختبار استقراريه السلاسل الزمنية سنقرر النموذج الملائم.

1-1-2مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة البيانات الربعية للمصارف السورية الخاصة التقليدية في سورية وعددها 11 مصرفا من عام 2015-2021.

النظام المصرفي التقليدي الخاص في سورية:

كان العمل في القطاع المصرفي مقتصرأ على المصارف العامة المملوكة للحكومة حتى صدور القانون رقم 28 تاريخ 16 نيسان / أبريل 2001 الذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة في سورية.

ويعد القطاع المصرفي في سورية ذو أهمية كبيرة فهو يحتوي 6 مصارف عامة و14 مصرفا خاصا منها 3 مصارف اسلامية وجميعها شركات مساهمة مغفلة عامة اي مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتخضع لإشراف ورقابة مصرف سورية المركزي. (موقع مصرف سورية المركزي)

تشمل دراستنا المصارف الخاصة التقليدية في سورية وفيما يلي موجز عن كل مصرف من عينة الدراسة:

1-بنك بيمو السعودي الفرنسي

أول مصرف تقليدي خاص في سورية بدأ عمله عام 2004، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق 2002، والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، راس ماله 10,000,000,000 المالية منذ عام 2009، ليرة سورية

2-بنك سورية والخليج

مصرف تقليدي خاص بدأ عمله في عام 2007، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، عام 2010، رأس ماله يبلغ 10,000,000 ليرة سورية.

3-المصرف الدولي للتجارة والتمويل

مصرف تقليدي خاص بدأ عمله في عام 2004، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، عام 2009، ويبلغ رأسماله 8,400,000,000 ليرة سورية.

4-بنك سورية والمهجر

مصرف تقليدي خاص بدأ عمله في عام 2004، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، عام 2009، رأس ماله يبلغ 8,640,000,000 ليرة سورية.

5-البنك العربي-سورية

مصرف تقليدي خاص بدأ عمله في عام 2006، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، عام 2010، رأس ماله المصرح به 5,050,000,000 ليرة سورية.

6-بنك الائتمان الأهلي

مصرف تقليدي خاص بدأ عمله في عام 2005، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، عام 2009، ويبلغ رأسماله 6,001,466,800 ليرة سورية.

7-بنك بيبيلوس

مصرف تقليدي خاص بدأ عمله في عام 2005، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، عام 2009، رأس ماله يبلغ 6،120،000،000 ليرة سورية.

8-بنك الأردن-سورية

مصرف تقليدي خاص بدأ عمله في عام 2008، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، عام 2010، رأس ماله يبلغ 3،000،000،000 ليرة سورية.

9-بنك الشرق

مصرف تقليدي خاص بدأ عمله في عام 2009، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، عام 2010، رأس ماله يبلغ 4،125،000،000 ليرة سورية.

10-بنك قطر الوطني

مصرف تقليدي خاص بدأ عمله في عام 2009، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، عام 2010، رأس ماله يبلغ 18،150،000،000 ليرة سورية.

11-بنك فرنسا بنك- سورية

مصرف تقليدي خاص بدأ عمله في عام 2009، وهو شركة مساهمة مغفلة خاضعة لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 والقانون رقم 28 تاريخ 2001/04/16، وهو مُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2011، رأس ماله يبلغ 5،250،000،000 ليرة سورية.

المبحث الثاني

تحليل البيانات

1-2-2 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تبحث الدراسة في أثر السياسة الائتمانية في الأداء المصرفي وتم اختيار المؤشرات التالية لتوضح أثر السياسة الائتمانية كمتغيرات مستقلة:

-المتغيرات المستقلة:

سياسة المحفظة الائتمانية وقد اختيرت المؤشرات التالية وفقا للأدبيات النظرية لدراسة الاستراتيجية المتبعة:

1-معدل نمو التسهيلات:

كما وضعنا سابقا فان معدل نمو التسهيلات هو الفرق بين اجمالي التسهيلات الائتمانية في الفترة الحالية والفترة السابقة، وتم احتساب معدل النمو في بحثنا بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{اجمالي التسهيلات في الربع الحالي} - \text{اجمالي التسهيلات في الربع السابق}}{\text{اجمالي التسهيلات في الربع السابق}}$$

الجدول التالي يوضح الإحصاء الوصفي لمعدل نمو المحفظة الائتمانية التي تم احتسابها لكل مصرف على حدا:

الجدول 1-2 معدل نمو المحفظة الائتمانية

Growth Ratio	
Mean	0.087

Median	0.035
Maximum	3.29
Minimum	-0.65
Sts.Dev.	0.3

(المصدر الاحصاء الوصفي من برنامج eviews10)

يتضح من الجدول السابق:

معدل النمو: بلغ متوسط معدل نمو التسهيلات 8,7% وهي نسبة قليلة مما يدل ان السياسة الائتمانية متحفظة خلال معظم فترات الدراسة والانحراف المعياري 30% أي ان معدل النمو ينحرف عن المتوسط الحسابي بنسبة مرتفعة حيث ارتفع معدل النمو في كل من فرانسابنك وبنك الاردن ابتداء من الربع الثاني 2015 حتى الربع الثاني 2016، كذلك الارتفاع الملحوظ لمعظم المصارف ابتداء من الربع الرابع 2018 وحتى الربع الثاني 2019 ويعود ذلك إلى تطبيق المعيار 9 الذي أدى إلى تخفيض مخصصات التسهيلات مما أدى إلى ارتفاع قيمتها. تعود السياسة المتحفظة بداية عام 2020 وحتى الربع الثاني 2020 نتيجة لازمة كورونا العالمية واستجابة لقرار مصرف سورية المركزي 2922 المتضمن التريث في منح التسهيلات الائتمانية خلال فترة ازمة كوفيد-19. وارتفاع هذه النسبة بشكل ملحوظ عام 2021 نظرا لقرار مصرف سورية المركزي 16/4774 المتضمن استئناف منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.

2-الحصة السوقية

تم احتساب الحصة السوقية بناء على المعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي تسهيلات المصارف}}$$

يوضح الجدول التالي الإحصاء الوصفي للحصة السوقية لجميع المصارف خلال فترة الدراسة

الجدول 2-2 الحصة السوقية للمصارف عينة الدراسة

Market Share	
Mean	0.09
Median	0.079
Maximum	0.34
Minimum	0.016
Sts.Dev.	0.058

(المصدر الإحصاء الوصفي من برنامج eviews10)

يلاحظ من الشكل بأن المتوسط الحسابي للحصة السوقية=9% واستحوذ بنك بيمو على الحصة السوقية الأكبر خلال فترة الدراسة حتى الربع الرابع 2020 فيما استحوذ بنك سورية والخليج على الحصة الأكبر حتى نهاية عام 2021 بينما استحوذ بنك قطر الوطني على الحصة السوقية الأقل موضحا سياسته الائتمانية الدفاعية.

3-نسبة التوظيف

كما ذكرنا في الفصل السابق فإن نسبة التوظيف تعبر عن معدل توظيف الودائع في منح التسهيلات وتم احتسابها بالمعادلة التالية:

**صافي التسهيلات الائتمانية
اجمالي الودائع+التأمينات النقدية**

الجدول التالي يبين الإحصاء الوصفي لنسبة توظيف الودائع في التسهيلات الائتمانية:

الجدول 2-3 نسبة التوظيف

Coverage	
Mean	0.34
Median	0.28
Maximum	1.255
Minimum	0.033
Sts.Dev.	0.2

(المصدر: مستخرجات برنامج eviews10)

يلاحظ الاستقرار في توظيف الاموال في معظم المصارف مع تفاوت نسب التوظيف يلاحظ ارتفاعها في مصرف الاردن وانخفاضها الملحوظ في بنك سورية والمهجر كما بلغت حدها الادنى في بنك قطر الوطني وبنك سورية والخليج كما يلاحظ التغير الملحوظ في المصرف العربي في الربع الاول عام 2019 كما ارتفعت بشكل ملحوظ ايضا في بنك بيبيلوس في الربع الرابع 2018 مما يعكس سياسات المصرفين الهجومية. كما يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لنسبة التوظيف يساوي 34% أي ان 34% من الودائع يتم توظيفها في التسهيلات الائتمانية مما يدل على سياسة ائتمانية متحفظة حيث ان المصارف تتجه إلى الاحتفاظ بالسيولة بدلا من منحها وذلك يعود إلى أسعار الصرف المتقلبة.

وبلغ الانحراف المعياري 20% وهو اقل من المتوسط وبالتالي فان نسبة التوظيف مستقرة ووجود تشتت في البيانات خلال فترة الدراسة.

4-مخاطر الائتمان

يمكن قياس مخاطر الائتمان من خلال عدة مؤشرات نذكر منها
الجدول 2-4 مؤشرات قياس مخاطر الائتمان

المؤشرات المستخدمة في القياس	نوع المخاطر
صافي أعباء التسهيلات / إجمالي التسهيلات	المخاطر الائتمانية
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي التسهيلات	
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / التسهيلات المستحقة	

في دراستنا هذه تم اختيار المؤشر التالي لقياس مخاطر الائتمان:

$$\frac{\text{إجمالي المخصصات}}{\text{إجمالي التسهيلات}}$$

الجدول 2-5 مخاطر الائتمان

Risk	
Mean	0.232
Median	0.222
Maximum	0.818
Minimum	0.026
Sts.Dev.	0.12

(المصدر: مستخرجات برنامج eviews10)

يلاحظ استقرار مخاطر الائتمان لكافة المصارف عدا بنك بيمو السعودي الفرنسي الذي ارتفعت لديه المخاطر بشكل ملحوظ عام 2015 لسعيه العودة إلى مركزه التنافسي في السوق.

وبلغ متوسط مخاطر الائتمان 23% مما يدل ان المصارف حافظت على نسبة مخاطر منخفضة وبنسبة انحراف 12% أي ان المخاطر كانت منخفضة طوال فترة الدراسة.

المتغيرات التابعة:

سيتم تقييم الاداء المصرفي من خلال المؤشرات التالية:

1-العائد على حقوق الملكية

يتم احتسابها وفق النسبة التالية:

$$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق المساهمين}} = \text{العائد على حقوق المساهمين}$$

الجدول 2-6 العائد على حقوق الملكية

ROE	
Mean	0.209
Median	0.137
Maximum	0.84
Minimum	-2.066
Sts.Dev.	0.3

(المصدر: مستخرجات برنامج eviews10)

يلاحظ انخفاض الارباح بشكل ملحوظ من عام 2017 حتى نهاية عام 2019 حيث يلاحظ اكثرها هبوطا بنك سورية والخليج في الربع الرابع عام 2018. بلغ المتوسط 20% والانحراف المعياري 30% نظرا لارتفاع المؤشر في بداية فترة الدراسة وانخفاضه منذ 2017 حتى 2019 وعودته للارتفاع نهاية عام 2020 وبالتالي وجود تشتت في عينة الدراسة.

2-العائد على الاصول:

تم احتساب العائد على الاصول وفق المؤشر التالي:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجدول 7-2 العائد على حقوق الاصول

ROA	
Mean	0.098
Median	0.06
Maximum	0.51
Minimum	-0.08
Sts.Dev.	0.124

(المصدر: مستخرجات برنامج eviews10)

بلغ متوسط العائد على الأصول 9% أي ان الأرباح كانت منخفضة والانحراف 12% أي ان المصارف ارتفعت أرباحها عن المتوسط بنسبة جيدة، وذلك لتوقعها عن منح الائتمان خلال ازمة كورونا واستئناف عملياته المنح الذي أدى إلى ارتفاع أرباحها. يلاحظ انخفاض العائد على الاصول لدى معظم المصارف من بداية عام 2017 حتى نهاية عام 2019 عدا بنك سورية والمهجر وبنك قطر الوطني الذين كان معدل العائد على الاصول أعلى من باقي المصارف حتى عودته للاستقرار بداية عام 2020

3-صافي هامش الفائدة:

تم احتساب المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$\left[\frac{(\text{دخل الفوائد} - \text{مصاريف الفوائد})}{\text{إجمالي الموجودات}} \right]$$

الجدول 2-8 صافي هامش الفائدة

NIM	
Mean	0.007
Median	0.005
Maximum	0.065
Minimum	-0.008
Sts.Dev.	0.008

(المصدر: مستخرجات برنامج eviews10)

بلغ المتوسط 0.7% والانحراف 0.8% أي ان العائد من الفوائد منخفض والتغير يميل للثبات طيلة فترة الدراسة. يلاحظ من الشكل الاستقرار بالمؤشر طول فترة الدراسة ويرجح ذلك لاستقرار أسعار الفوائد الدائنة والمدينة.

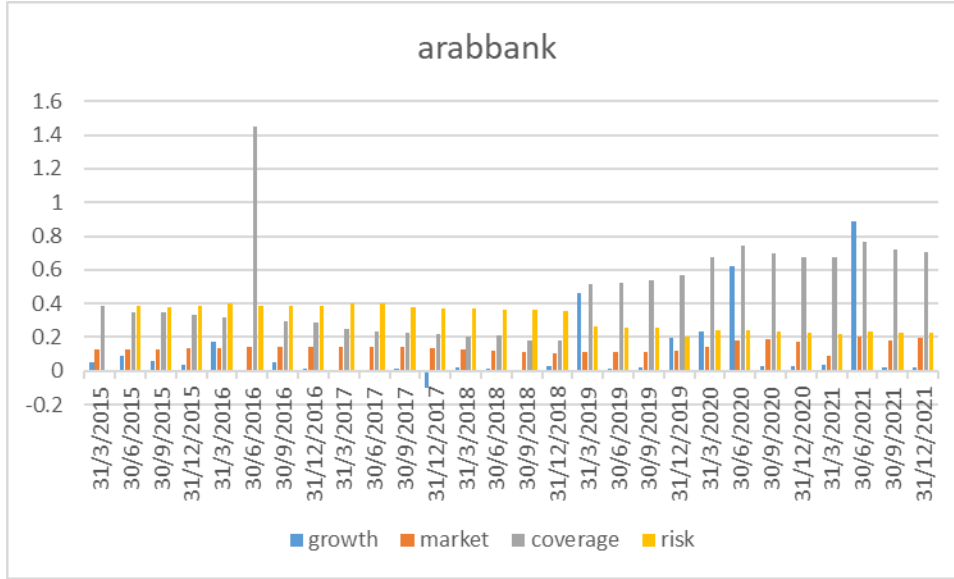
2-2-2 تحليل السياسة الائتمانية لكل مصرف على حدا:

سنستعرض في هذا الجانب السياسة الائتمانية التي تتوضح من خلال المؤشرات التي تم تحددتها لتحديد ماهية السياسة الائتمانية لكل مصرف.

أولاً: البنك العربي-سورية:

يوضح الشكل التالي السياسة الائتمانية للبنك العربي خلال فترة الدراسة:

الشكل 1-2 السياسة الائتمانية للمصرف العربي



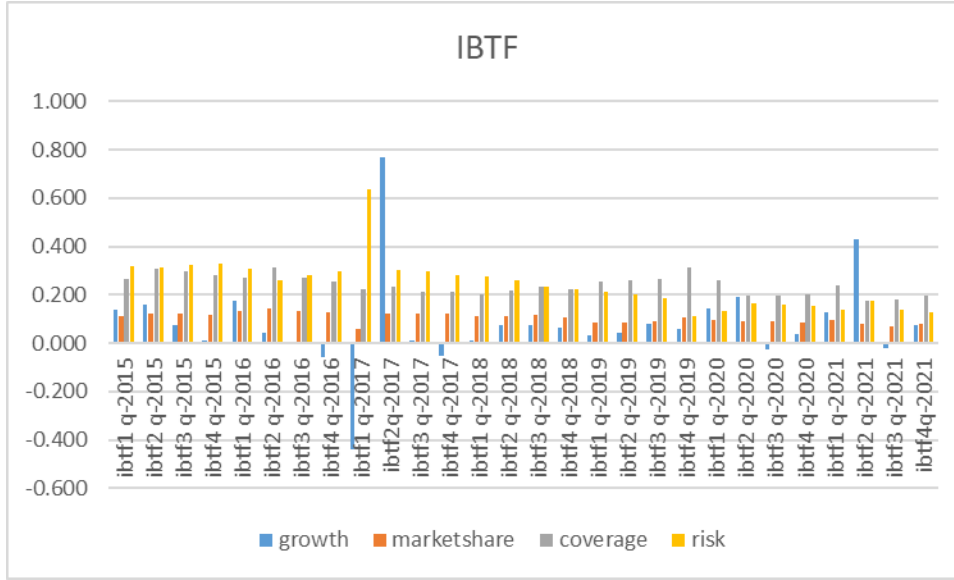
(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

يتضح من الجدول السابق اتباع المصرف سياسة دفاعية منذ بداية فترة الدراسة لاتباع سياسة هجومية عام 2016 نتيجة لارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية وارتفاع قيمة الودائع ثم اتباع سياسة دفاعية ليرتفع معدل النمو عام 2019 وفي الربع الثاني لعام 2021 واستمراره بسياسة متوازنة او حيادية حتى نهاية فترة الدراسة.

نمو طفيف في صافي الدخل عام 2021 موضحا السياسة المتوازنة للمصرف وتراجع في صافي الدخل من الفوائد.

ثانياً: المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

الشكل 2-2 السياسة الائتمانية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل



(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

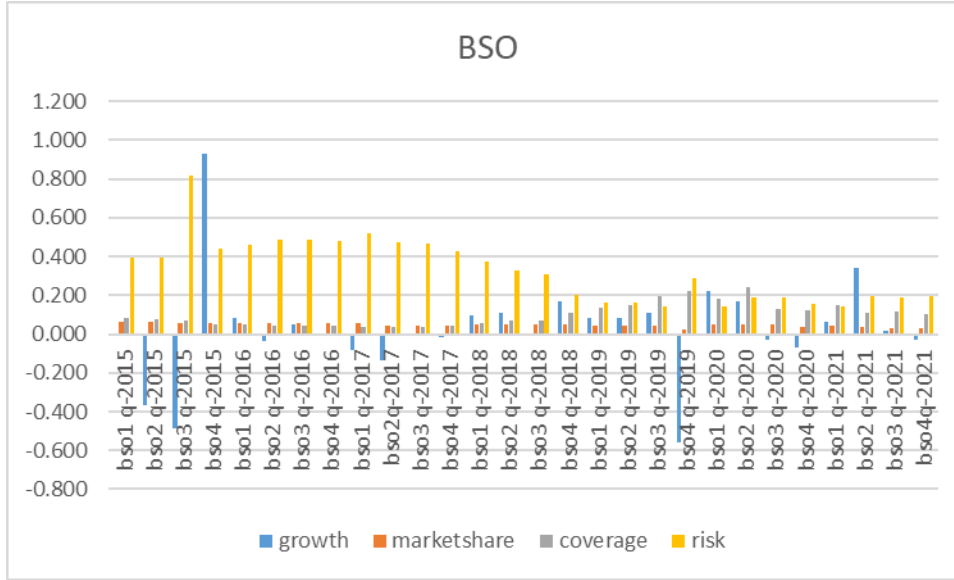
يبين الشكل سياسة المصرف الدفاعية مع ملاحظة اتباع سياسة هجومية بدايه عام 2017 تميزت بارتفاع معدل النمو ومخاطر الائتمان.

كما يلاحظ عام 2021 النمو في الأرباح الناتجة عن التعامل بالقطع الأجنبي ونمو صافي الدخل من الفوائد والعمولات كما ارتفعت المخصصات المتنوعة كنتيجة أساسية لارتفاع مخصص المخاطر المحتملة والارتفاع في مخصص الخسائر الائتمانية للبند خارج الميزانية وذلك بعد تطبيق المعيار 9.

كما قام المصرف بنقل قروض متعثرة إلى خارج بيان الوضع المالي حيث مضى على تصنيفها أكثر من ثلاث أعوام واستنفذ المصرف كافة الوسائل لاسترجاعها.

ثالثاً: بنك سورية و المهجر:

الشكل 2-3 السياسة الائتمانية لبنك سورية والمهجر

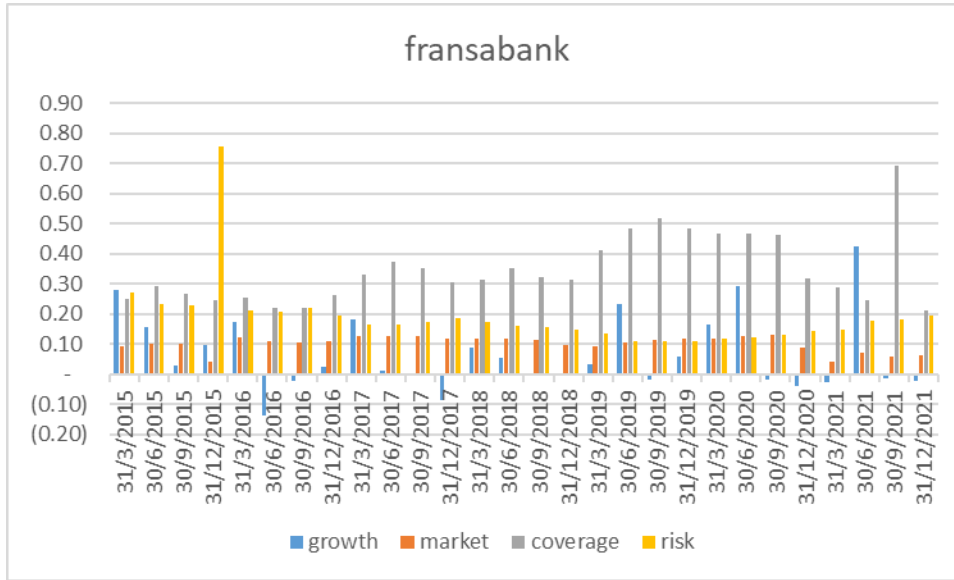


(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

يتضح من الشكل السياسة الدفاعية للمصرف وارتفاع معدل النمو في الربع الأول 2020 عن الربع السابق وعودة المصرف لاتباع سياسة دفاعية في الربع الثاني 2020 نظرا لأزمة كورونا والاحجام عن منح التسهيلات وفقا لتعليمات مصرف سورية المركزي.

رابعاً: فرانسابنك:

الشكل 2-4 السياسة الائتمانية لفرانسابنك

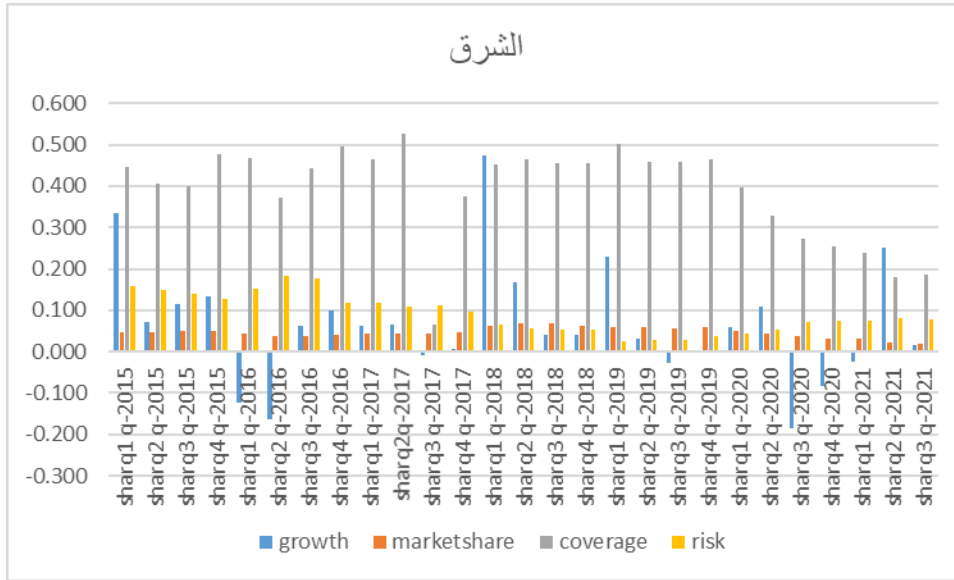


(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

يتضح من الشكل البياني سياسة المصرف المتوازنة مع ملاحظة ارتفاع مخاطر الائتمان نظراً لارتفاع قيمة مخصصات التسهيلات وذلك بسبب التعرضات الائتمانية للمصرف في لبنان بالإضافة إلى مخصصات التسهيلات الائتمانية المباشرة وذلك بعد تطبيق المعيار 9.

خامسا: بنك الشرق:

الشكل 5-2 السياسة الائتمانية لبنك الشرق



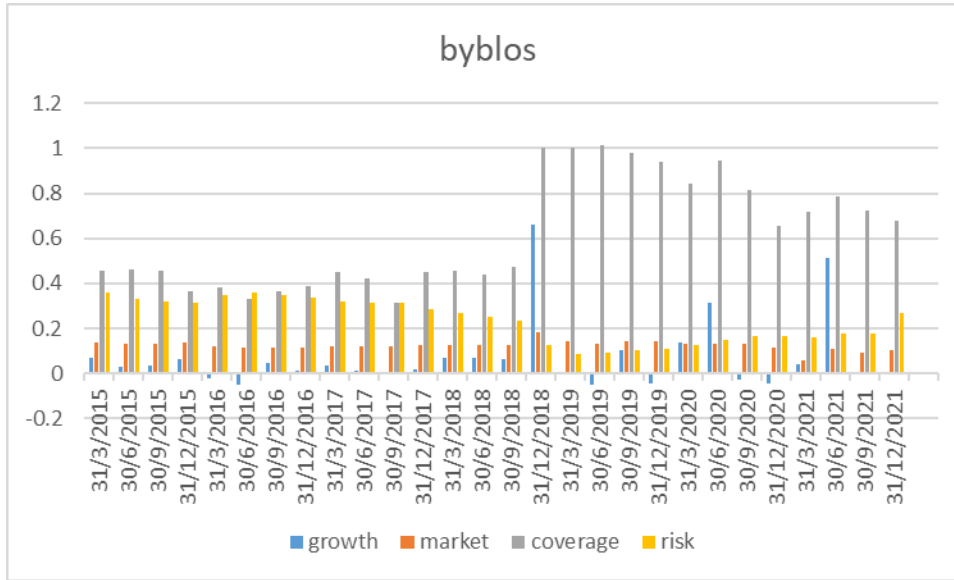
(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

يلاحظ من الشكل البياني اتباع المصرف سياسة متوازنة خلال فترة الدراسة.

تراجع في صافي الدخل من الفوائد عام 2021 وانخفاض في مخصص الخسائر الائتمانية وذلك لاسترداد جزء من مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بعد تطبيق المعيار 9.

سادسا: بنك بيبيلوس:

الشكل 2-6 السياسة الائتمانية لبنك بيبيلوس



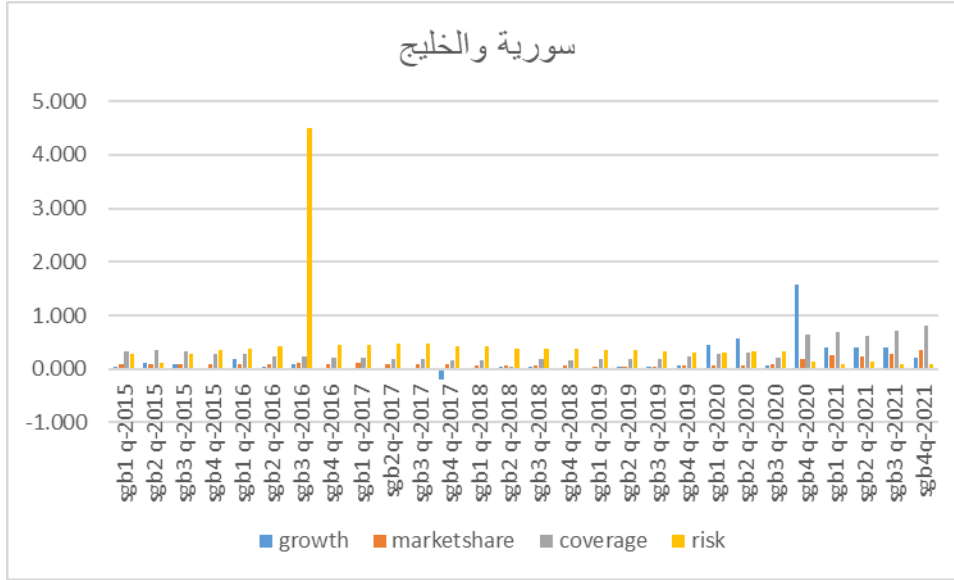
(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

اتبع المصرف سياسة متوازنة حتى الربع الثالث 2018 ومن ثم اتباع سياسة هجومية حتى نهاية فترة الدراسة.

نمو متواضع في صافي الدخل عام 2021 وانخفاض في المخصصات الخسائر الائتمانية يقابله استرداد مخصصات سابقة على الايداعات لدى المصارف وذلك بعد تطبيق المعيار 9.

بنك سورية والخليج:

الشكل 7-2 السياسة الائتمانية لبنك سورية والخليج



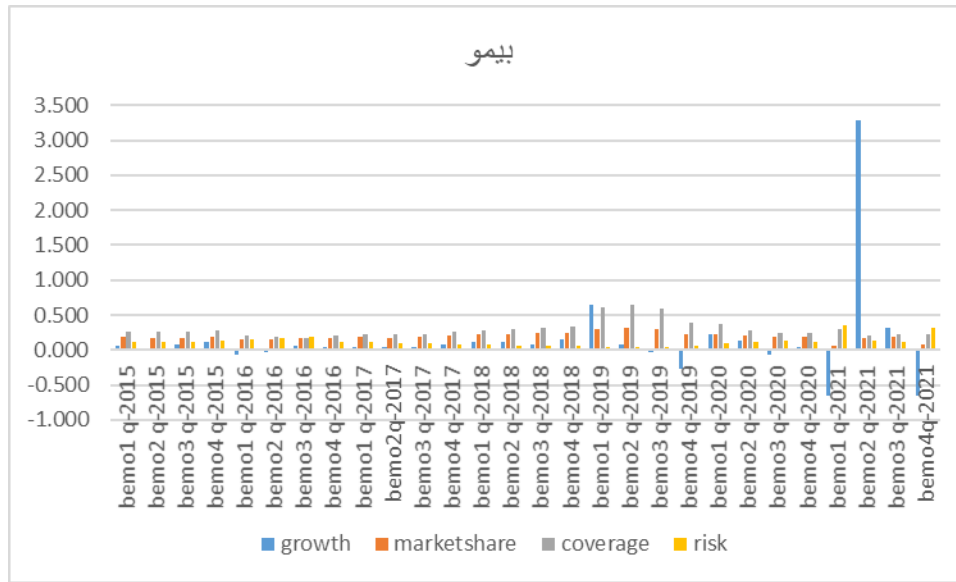
(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

يلاحظ من الشكل اتباع المصرف سياسة دفاعية مع ملاحظة ارتفاع واضح في مخاطر الائتمان في الربع الثالث عام 2016 ثم تباعه سياسة هجومية في نهاية عام 2020 نظرا للتغيرات في هيكلية المصرف واتباع استراتيجية هجومية لتغطية الخسائر التي تحملها المصرف في الفترة السابقة. وعودته للسياسة الدفاعية.

اما عام 2021 فقد لوحظ نمو صافي الدخل من العمولات وارتفاع المخصصات المتنوعة ويعود ذلك إلى تشكيل مخصص نهاية الخدمة.

ثامنا: بنك بيمو:

الشكل 2-8 السياسة الائتمانية لبنك بيمو

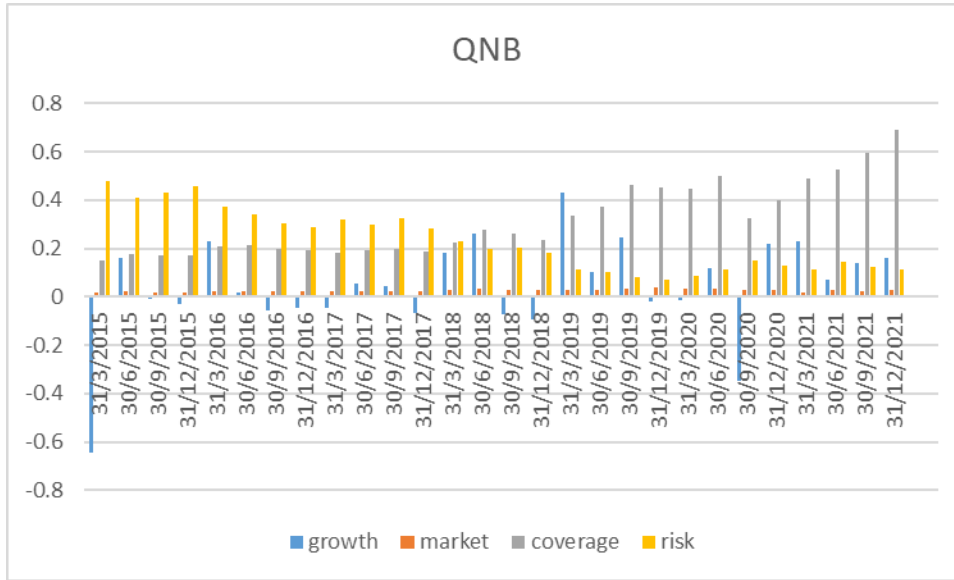


(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

يتبين من الشكل سياسة المصرف الدفاعية واتباعه سياسة هجومية في الربع الثاني عام 2020 لاستئناف منح التسهيلات وارتفاع معدل النمو ورغبة المصرف باستعادة وضعه التنافسي.

تاسعا: بنك قطر الوطني:

الشكل 2-9 السياسة الائتمانية لبنك قطر الوطني



(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

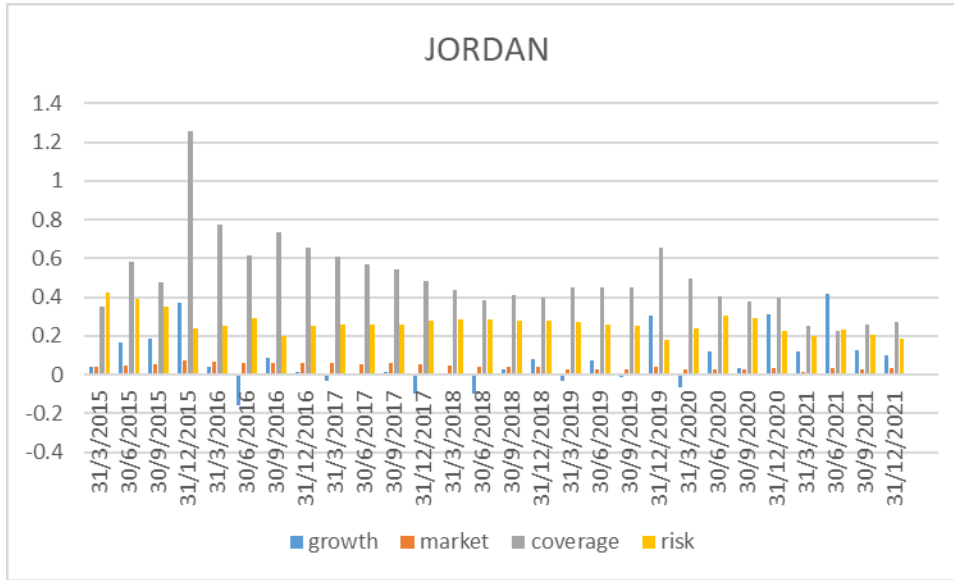
اتبع المصرف سياسة دفاعية وعدم وجود تسهيلات ائتمانية لدى المصرف طوال فترة الدراسة متميزة بانخفاض مخاطر الائتمان بدءا من الربع الثالث 2019 ثم سياسة هجومية عام 2021 ويعود ذلك إلى زيادة صافي ايراد الفوائد نتيجة لزيادة الفوائد على الأرصدة والإيداعات لدى المصارف ونمو محفظة التسهيلات الائتمانية الذي أدى إلى زيادة ايراد الفوائد واتسمت بارتفاع نسبة التوظيف وارتفاع منح الائتمان نظرا لارتفاع حجم الودائع.

كما سجل رصيد مخصص الخسائر الائتمانية مما عكس تحسن جودة المحفظة الائتمانية.

كما ارتفعت الأصول نتيجة لارتفاع سعر الصرف الذي أدى إلى ارتفاع الأرصدة والإيداعات لدى المصارف.

عاشرا: بنك الأردن-سورية:

الشكل 10-2 السياسة الائتمانية لبنك الاردن

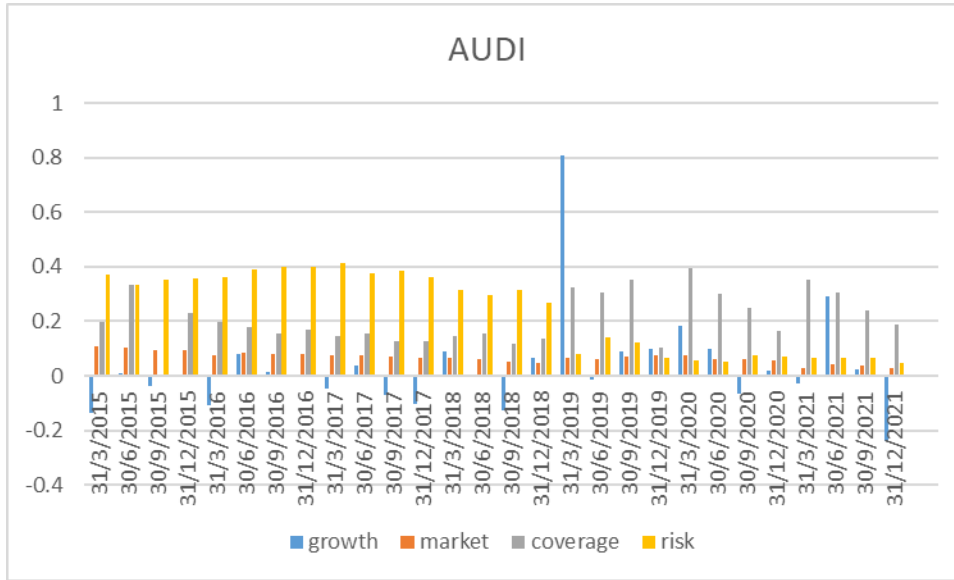


(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

ارتفعت نسبة التوظيف عام 2018 لاتباع المصرف سياسة هجومية وبعدها عاد إلى التوازن طيلة فترة الدراسة.

الحادي عشر: بنك الائتمان الأهلي:

الشكل 11-2 السياسة الائتمانية لبنك الائتمان الأهلي



(المصدر: بيانات المصرف من القوائم المالية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية)

تتضح سياسة المصرف الدفاعية وارتفاع مخاطر الائتمان وسياسته الهجومية بداية عام 2019 وارتفاع معدل النمو الملحوظ ومن ثم اتباع سياسة دفاعية اتسمت بانخفاض كافة المتغيرات.

3-2-2 مصفوفة الارتباط

قبل الشروع في عملية دراسة استقراره السلاسل الزمنية سنقوم بتشكيل مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج من خلال معامل ارتباط بيرسون وباستخدام برنامج reviews10 وحصلنا على النتائج التالية:

1- المتغير التابع: العائد على الأصول:

الجدول 2-9 مصفوفة الارتباط ROA

	ROA	COVERAGE	GROWTH	MARKETSHA	RISK
ROA	1.000000	0.002510	0.007244	-0.036550	0.142312
COVERAGE	0.002510	1.000000	0.126366	0.316795	-0.385661
GROWTH	0.007244	0.126366	1.000000	0.169916	-0.177233
MARKETSHA	-0.036550	0.316795	0.169916	1.000000	-0.198469
RISK	0.142312	-0.385661	-0.177233	-0.198469	1.000000

(المصدر: برنامج Eviews 10)

من خلال ما توضحه مصفوفة الارتباط نلاحظ أن 36% من الحصة السوقية ترتبط سلبيا بالعائد على الأصول اما باقي المتغيرات فنسبة ارتباطها ضعيفة بالمتغير التابع. أما فيما يخص الارتباط بين المتغيرات المستقلة فنلاحظ الارتباط السالب بن المخاطر ونسبة التوظيف بنسبة 38% والارتباط بين الحصة السوقية والتوظيف بنسبة 31% بينما باقي المتغيرات فالارتباط بينهم ضعيف.

2- المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية

الجدول 2-10 مصفوفة الارتباط ROE

	ROE	COVERAGE	GROWTH	MARKETSHA	RISK
ROE	1.000000	0.158078	0.128458	0.122286	-0.165857
COVERAGE	0.158078	1.000000	0.126366	0.316795	-0.385661
GROWTH	0.128458	0.126366	1.000000	0.169916	-0.177233
MARKETSHA	0.122286	0.316795	0.169916	1.000000	-0.198469
RISK	-0.165857	-0.385661	-0.177233	-0.198469	1.000000

(المصدر: برنامج Eviews 10)

من خلال ما توضحه مصفوفة الارتباط نلاحظ أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ضعيف. أما فيما يخص الارتباط بين المتغيرات المستقلة فنلاحظ الارتباط السالب بن المخاطر ونسبة التوظيف بنسبة 38% والارتباط بين الحصة السوقية.

3- المتغير التابع صافي هامش الفائدة

الجدول 2-11 مصفوفة الارتباط NIM

	NIM	COVERAGE	GROWTH	MARKETSHA	RISK
NIM	1.000000	0.209783	-0.057909	0.140756	-0.262759
COVERAGE	0.209783	1.000000	0.126366	0.316795	-0.385661
GROWTH	-0.057909	0.126366	1.000000	0.169916	-0.177233
MARKETSHA	0.140756	0.316795	0.169916	1.000000	-0.198469
RISK	-0.262759	-0.385661	-0.177233	-0.198469	1.000000

(المصدر: برنامج 10 Eviews)

من خلال ما توضحه مصفوفة الارتباط نلاحظ أن 20% من نسبة التوظيف ترتبط بصافي هامش الفائدة والمخاطر الائتمانية مرتبطة بنسبة 26% سلبيا بالمخاطر اما باقي المتغيرات فنسبة ارتباطها ضعيفة بالمتغير التابع. أما فيما يخص الارتباط بين المتغيرات المستقلة فنلاحظ الارتباط السالب بين المخاطر ونسبة التوظيف بنسبة 38% بينما باقي المتغيرات فالارتباط بينهم ضعيف.

2-2-4: دراسة استقراريه متغيرات الدراسة

نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية باعتبار انه شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراريه السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الاحصائية وكذلك معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها.

تم استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع، لاختبار وجود جذر الوحدة أو الإستقرارية لجميع المتغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة انه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي انه مستقر.

تم إنشاؤه خصيصاً لاختبار ما إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية أحادية المتغير ثابتة أم لا، حيث يحدد مدى القوة التي تتبعها بيانات السلاسل الزمنية أحادية المتغير الاتجاه، ويتم تحديد الفرضيات العدمية والبديلة.

اختبارات وحدة الجذر الأخرى:

طور فيليبس وبيرر بيرون اختبار جذر الوحدة (PP) Phillips-Perron. على الرغم من أن اختبار الجذر لوحدة PP يشبه اختبار ADF، فإن الاختلاف الأساسي هو في كيفية إدارة كل اختبار للارتباط التسلسلي. حيث يتجاهل اختبار PP أي ارتباط متسلسل، يستخدم ADF معيارًا تلقائيًا بارزًا لتقريب بنية الأخطاء. ومن الغريب أن كلا الاختبارين ينتهيان عادة بنفس الاستنتاجات، رغم اختلافاتهما وكون اختبار ديكي فولر يعد الأكثر شيوعًا فقد تم استخدامه في هذا البحث.

اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع:

فيما يلي نتائج اختبار ديكي فولر - الموسع للسلاسل الزمنية:

الجدول 11-2 نتائج اختبار جذر الوحدة وفق ديكي فولر الموسع

Variable	level		First difference		Result
	t-statistic	prob	t-statistic	prob	
Coverage	13.5722	0.916	106.254	0.00	I(1)
Growth	126.777	0.00			I(0)
Risk	34.487	0.0438			I(0)
Market share	11.6531	0.9641	123.497	0.00	I(1)
Roa	37.7425	0.0196			I(0)
Roe	19.2265	0.6313	138.756	0.00	I(1)
Nim	139.017	0.00			I(0)

(المصدر برنامج EVIEWS10)

يتضح أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول والمستوى نأخذ مسار نموذج الانحدار للإبطاء الذاتي الموزع ARDL والتي تم تقديمها من طرف الاقتصاديين (Shin and Pesaran)

2-2-5 التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة: ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، إذا كانت مستقرة عند مستوياتها ($I(0)$) أو متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$)، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة جرانجر أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسون.

وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة

1- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.

2- إن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة عدد المشاهدات صغيرا وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.

3- أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدل من معادلتين منفصلتين.

إذ أن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل، وإن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذلك يعتبر نموذج ال ARDL أكثر النماذج ملائمة في هذا البحث.

ويتضمن اختبار نموذج ARDL في اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل بعدها إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذلك معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، وعموماً نتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية:

- 1- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج BOUNDS TEST
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ECMARDL

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات

بما أننا سوف نستخدم نموذج الانحدار للإبطاء الذاتي الموزع ARDL سنقوم بإتباع الخطوات التالية

2-3-1 اولاً: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج BOUNDS TEST

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وعليه نرفض فرضية العدم للاختبار التي تنص على عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بمتغيرات الدراسة.

أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل، ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ويوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود، والجدول أدناه يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول 2-12 اختبار الحدود المتغير التابع العائد على حقوق الملكية

ARDL bound test		
dependent variabel :Roe		
test statistic	value	
F-statistic	7.521287	
signif	I(0)	I(1)
10%	2.303	3.22
5%	2.688	3.698
1%	3.602	4.787

(المصدر برنامج EVIEWS10)

الجدول 13-2 اختبار الحدود المتغير التابع صافي هامش الفائدة

ARDL bound test		
dependent variabel :Nim		
test statistic	value	
F-statistic	7.926436	
signif	I(0)	I(1)
10%	2.303	3.22
5%	2.688	3.698
1%	3.602	4.787

(المصدر برنامج EVIEWS10)

الجدول 14-2 اختبار الحدود المتغير التابع العائد على الاصول

ARDL bound test		
dependent variabel :Roa		
test statistic	value	
F-statistic	6.137255	
signif	I(0)	I(1)
10%	2.303	3.22
5%	2.688	3.698
1%	3.602	4.787

(المصدر برنامج EVIEWS10)

من خلال نتائج اختبار الحدود توصلنا إلى أن قيمة إحصائية F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود Bounds Test ما يعني أنه يمكننا رفض فرض عدم، وقبول الفرض البديل بأن المتغيرات هي متغيرات متكاملة معا ويتحقق بينها علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10%

ثانياً: تقدير العلاقة الطويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل:

بما أننا توصلنا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

أثر السياسة الائتمانية المتمثلة بنسبة التوظيف، مخاطر الائتمان، الحصة السوقية، معدل نمو التسهيلات في العائد على الأصول

الجدول 2-15 نموذج الابطاء الموزع – المتغير التابع ROA

Dependent Variable: D(ROA)			
Method: ARDL			
Variable	Coefficient	Std. Error	Prob.*
	Long Run Equation		
COVERAGE	0.091868	0.002922	0
GROWTH	0.037051	0.007203	0
MARKETSHARE	0.149865	0.021605	0
RISK	0.545459	0.013759	0
	Short Run		

	Equation		
COINTEQ01	-0.644156	0.29345	0.0313
D(ROA(-1))	0.101125	0.238588	0.6729
D(ROA(-2))	-0.166175	0.191005	0.3872
D(ROA(-3))	0.02268	0.167881	0.8929
D(COVERAGE)	-0.415992	0.434873	0.3419
D(COVERAGE(-1))	1.898953	2.699649	0.484
D(COVERAGE(-2))	-0.735331	0.773849	0.3451
D(COVERAGE(-3))	-1.010729	1.134825	0.376
D(GROWTH)	0.382701	0.159142	0.0187
D(GROWTH(-1))	0.279499	0.223622	0.2153
D(GROWTH(-2))	0.480968	0.227016	0.0375
D(GROWTH(-3))	-1.298152	1.607276	0.4219
D(MARKETSHARE)	0.681696	5.957272	0.9092
D(MARKETSHARE(-1))	-7.832354	13.10181	0.5518
D(MARKETSHARE(-2))	7.966563	9.370621	0.398
D(MARKETSHARE(-3))	3.834759	1.334439	0.0053
D(RISK)	-1.856778	2.695693	0.4931
D(RISK(-1))	0.224984	1.232682	0.8557
D(RISK(-2))	2.466582	2.565596	0.3395
D(RISK(-3))	0.897335	1.067054	0.4031
C	0.026301	0.067857	0.6994

(المصدر برنامج EViews10)

يلاحظ من نتائج الاختبار ما يلي:

- قبول الفرضية بوجود أثر ايجابي ومعنوي عند درجة معنوية 5% لنسبة التوظيف في العائد على الاصول بنسبة 9% اي كلما ارتفعت نسبة التسهيلات إلى الودائع 1% ادى ذلك إلى ارتفاع العائد بنسبة 9%

- قبول الفرضية بوجود أثر ايجابي ومعنوي عند درجة معنوية 5% لمعدل النمو في العائد على الاصول بنسبة 3% اي كلما ارتفع معدل النمو 1% ادى ذلك إلى ارتفاع العائد بنسبة 9%

- قبول الفرضية بوجود أثر ايجابي ومعنوي عند درجة معنوية 5% لنسبة مخاطر الائتمان في العائد على الاصول بنسبة 54% اي كلما ارتفعت المخاطر الائتمانية 1% ادى ذلك إلى ارتفاع العائد بنسبة 54%

- قبول الفرضية بوجود أثر ايجابي ومعنوي عند درجة معنوية 5% للحصة السوقية في العائد على الاصول بنسبة 14% اي كلما ارتفعت الحصة السوقية 1% ادى ذلك إلى ارتفاع العائد بنسبة 14% وبالتالي يوجد أثر ايجابي لمحددات السياسة الائتمانية الهجومية في العائد على الأصول في المدى الطويل.

يظهر من النتائج بان معامل تصحيح الخطأ COINTEQ سالب ومعنوي وبالتالي يوجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات وفيما يلي نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

- قبول الفرضية بوجود أثر معنوي لمعدل نمو التسهيلات بنسبة 43% اي كلما ارتفعت معدل نمو التسهيلات الائتمانية بمقدار 1% فان ذلك يؤدي إلى زيادة العائد على الاصول بمعدل 43%

- قبول الفرضية بوجود أثر للحصة السوقية بعد ثلاث سنوات ابطاء في الأجل القصير نسبة مرتفعة بمقدار 383% ورفض فرضية العدم بعدم معنوية باقي المتغيرات وذلك عند مستوى معنوية 5%، اما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فهو يبين مدى سرعة عودة معدل العائد على الاصول إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمعنى آخر عندما ينحرف معدل العائد على الاصول عن القيمة التوازنية خلال المدى القريب فانه يتم

تصحيح ما يعادل 64% من هذا الاختلال خلال الفترة t إلى ان يصل إلى التوازن بعد سبعة أشهر.

وبالتالي فان السياسة الهجومية ليس لها أثر على المدى القصير بعكس السياستين الدفاعية والمتوازنة

فيما يلي علاقة تصحيح نموذج الخطأ:

$$\text{COINTEQ} = \text{ROA} - (0.9 * \text{COVERAGE} + 0.09 \text{GROWTH} + 0.14 * \text{MARKETSHARE} + 0.54 * \text{RISK} + 0.026)$$

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

أثر السياسة الائتمانية المتمثلة بنسبة التوظيف، مخاطر الائتمان، الحصة السوقية، معدل نمو التسهيلات في العائد على حقوق الملكية

الجدول 2-16 نموذج الابطاء الموزع – المتغير التابع ROE

Dependent Variable:			
D(ROE)			
Method: ARDL			
Variable	Coefficient	Std. Error	Prob.*
	Long Run Equation		
COVERAGE	0.144999	0.050296	0.005
GROWTH	2.431751	0.219138	0
MARKETSHARE	-0.00317	0.161394	0.9844
RISK	-0.137492	0.070679	0.0551
	Short Run		

	Equation		
COINTEQ01	-0.602425	0.122932	0
D(ROE(-1))	-0.098353	0.161234	0.5435
D(ROE(-2))	0.003122	0.121189	0.9795
D(ROE(-3))	-0.120409	0.191651	0.5315
D(COVERAGE)	-1.544004	0.913674	0.0948
D(COVERAGE(-1))	-1.239812	0.773408	0.1127
D(COVERAGE(-2))	0.177422	1.158998	0.8787
D(COVERAGE(-3))	0.109809	0.642437	0.8647
D(GROWTH)	-0.907461	0.404406	0.0275
D(GROWTH(-1))	-0.704563	0.34803	0.0461
D(GROWTH(-2))	-0.262557	0.25233	0.3011
D(GROWTH(-3))	-0.153547	0.224623	0.4961
D(MARKETSHARE)	-1.508214	4.172218	0.7186
D(MARKETSHARE(-1))	2.360811	1.88968	0.215
D(MARKETSHARE(-2))	-1.716452	3.594498	0.6342
D(MARKETSHARE(-3))	-2.410853	2.237122	0.2843
D(RISK)	0.578515	1.1549	0.6177
D(RISK(-1))	0.723508	1.431486	0.6146
D(RISK(-2))	1.164237	1.036871	0.2647
D(RISK(-3))	-1.060755	1.140808	0.3551

(المصدر برنامج EVIEWS10)

يلاحظ من نتائج الاختبار ما يلي:

- قبول الفرضية بوجود أثر إيجابي ومعنوي عند درجة معنوية 5% لنسبة التوظيف في العائد على حقوق الملكية بنسبة 14% أي كلما ارتفعت نسبة التسهيلات إلى الودائع 1% أدى ذلك إلى ارتفاع العائد بنسبة 14% ويتضح من النتائج السابقة بأن للسياسة الهجومية

أثر إيجابي في العائد على حقوق الملكية تتضح بإيجابية الأثر لمعدل التوظيف ومعدل النمو إلا ان اتباع سياسة دفاعية او متوازنة منخفضة المخاطر سيؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية بنسبة 14%.

- قبول الفرضية بوجود أثر ايجابي ومعنوي عند درجة معنوية 5% لمعدل النمو في العائد على حقوق الملكية بنسبة 243% اي كلما ارتفعت نسبة نمو المحفظة الائتمانية بمعدل 1% ادى ذلك إلى ارتفاع العائد بنسبة 243%

- قبول الفرضية بوجود أثر سالب ومعنوي عند درجة معنوية 5% لنسبة مخاطر الائتمان في العائد على حقوق الملكية بنسبة 13% اي كلما ارتفعت المخاطر الائتمانية 1% ادى ذلك إلى انخفاض العائد بنسبة 13%

-رفض فرضية وجود أثر معنوي للحصة السوقية في العائد على حقوق الملكية.
يظهر من النتائج بان معامل تصحيح الخطأ COINTEQ سالب ومعنوي وبالتالي يوجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات
وفيما يلي نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

- قبول فرضية وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل نمو التسهيلات بنسبة 90% اي كلما ارتفعت معدل نمو التسهيلات الائتمانية بمقدار 1% فان ذلك يؤدي إلى انخفاض العائد على الاصول بمعدل 90%

ورفض فرضية معنوية باقي المتغيرات وذلك عند مستوى معنوية 5%، اما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فهو يبين مدى سرعة عودة معدل العائد على حقوق الملكية إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمعنى آخر عندما ينحرف معدل العائد على حقوق الملكية عن القيمة التوازنية خلال المدى القريب فانه يتم تصحيح ما يعادل 60 % من هذا الاختلال خلال الفترة t إلى ان يصل إلى التوازن بعد سبعة أشهر.
وبالتالي فان السياسة الهجومية لها أثر سلبي على المدى القصير في العائد.
فيما يلي علاقة تصحيح نموذج الخطأ:

$$\text{COINTEQ} = \text{ROE} - (0.14 * \text{COVERAGE} + 2.43 * \text{GROWTH} - 0.13 * \text{RISK})$$

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة:

أثر السياسة الائتمانية المتمثلة بنسبة التوظيف، مخاطر الائتمان، الحصة السوقية، معدل نمو التسهيلات في صافي هامش الفائدة

الجدول 2-17 نموذج الابطاء الموزع – المتغير التابع NIM

Dependent Variable: D(NIM)			
Method: ARDL			
Variable	Coefficient	Std. Error	Prob.*
	Long Run Equation		
COVERAGE	0.004514	0.001275	0.0006
GROWTH	-0.001083	0.001373	0.4317
MARKETSHARE	0.04071	0.004102	0
RISK	-0.010465	0.000941	0
	Short Run Equation		
COINTEQ01	-2.150396	0.372203	0
D(NIM(-1))	0.898354	0.22505	0.0001
D(NIM(-2))	0.507875	0.136672	0.0003
D(COVERAGE)	-0.028832	0.019876	0.1493
D(COVERAGE(-1))	0.00196	0.015468	0.8994
D(COVERAGE(-2))	0.008912	0.019981	0.6563
D(GROWTH)	-0.003446	0.005169	0.5061
D(GROWTH(-1))	-0.009794	0.006228	0.1183
D(GROWTH(-2))	-0.006618	0.003336	0.0494
D(MARKETSHARE)	0.188096	0.10497	0.0755
D(MARKETSHARE(-1))	0.0497	0.065655	0.4504

D(MARKETSHARE(-2))	0.016275	0.101776	0.8732
D(RISK)	0.027581	0.028521	0.3354
D(RISK(-1))	0.043784	0.027589	0.115
D(RISK(-2))	0.021727	0.037649	0.5649
C	0.012778	0.002923	0

(المصدر برنامج EVIEWS10)

يلاحظ من نتائج الاختبار ما يلي:

- قبول الفرضية بوجود أثر إيجابي ومعنوي عند درجة معنوية 5% لنسبة التوظيف في صافي هامش الفائدة بنسبة ضعيفة تعادل 0.4% أي كلما ارتفعت نسبة التسهيلات إلى الودائع 1% أدى ذلك إلى ارتفاع صافي هامش الفائدة بنسبة 0.4%.
- رفض فرضية وجود أثر لمعدل نمو التسهيلات في صافي هامش الفائدة
- قبول فرضية وجود أثر سالب ومعنوي عند درجة معنوية 5% لنسبة مخاطر الائتمان في صافي هامش الفائدة بنسبة 1% أي كلما ارتفعت المخاطر الائتمانية 1% أدى ذلك إلى ارتفاع العائد بنسبة 1%
- قبول فرضية وجود أثر إيجابي ومعنوي عند درجة معنوية 5% للحصة السوقية في صافي هامش الفائدة بنسبة 4% أي كلما ارتفعت الحصة السوقية 1% أدى ذلك إلى ارتفاع صافي هامش الفائدة بنسبة 4%.
- مما سبق يمكن القول بأن السياسة الهجومية لم تؤدي إلى أثر إيجابي كبير على صافي هامش الفائدة ويمكن تبرير ذلك بأن الأرباح المتحققة لم تكن من الفوائد بشكل أساسي وزيادة الحصة السوقية كانت للتسهيلات غير المباشرة ويمكن ملاحظة ذلك من أثر المخاطر الائتمانية السلبية.
- يظهر من النتائج بأن معامل تصحيح الخطأ COINTEQ سالب ومعنوي وبالتالي يوجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات

وفيما يلي نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

- قبول فرضية وجود أثر معنوي لمعدل نمو التسهيلات في صافي هامش الفائدة بنسبة ضعيفة جدا تعادل وعدم معنوية باقي المتغيرات وذلك عند مستوى معنوية 5%، اما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فهو يبين مدى سرعة عودة معدل صافي هامش الفائدة إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمعنى آخر عندما ينحرف معدل صافي هامش الفائدة عن القيمة التوازنية خلال المدى القريب فانه يتم تصحيح ما يعادل 2.15 % من هذا الاختلال خلال الفترة t إلى ان يصل إلى التوازن بعد سنتين وثلاثة شهور. فيما يلي علاقة تصحيح نموذج الخطأ:

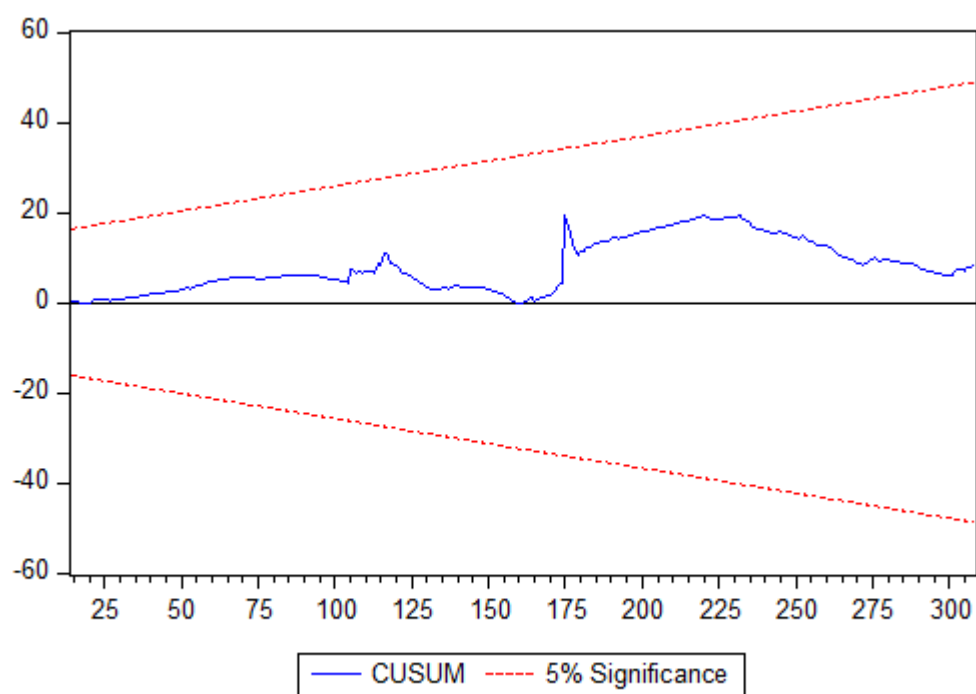
$$\text{COINTEQ} = \text{NIM} - (0.004 * \text{COVERAGE} + 0.04 * \text{MARKETSHARE} - 0.01 * \text{RISK} + 0.012)$$

اختبار استقراريه النموذج:

اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

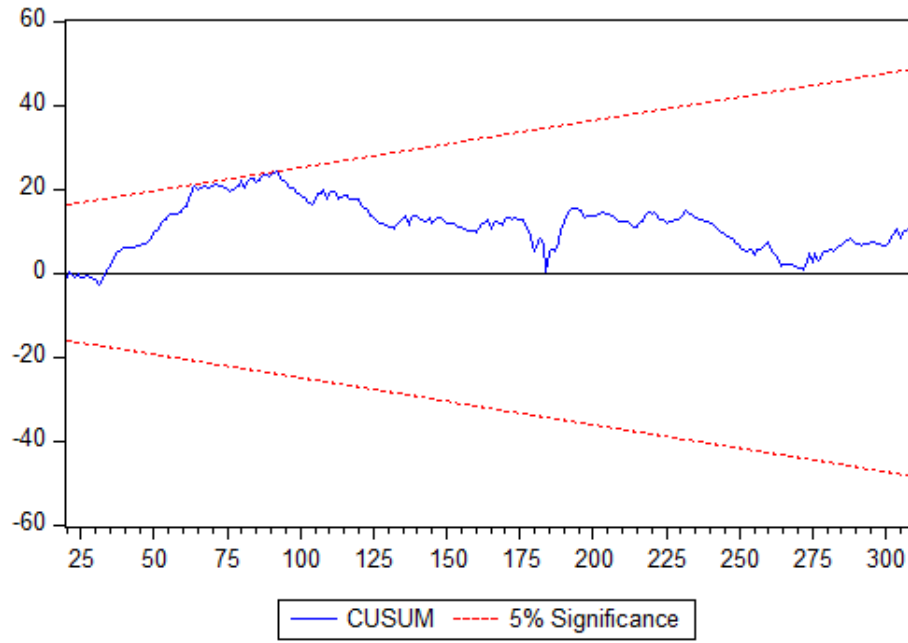
يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة، (ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني إحصائية CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم تكون هذه المعلمات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور خارج الحدود عند هذا المستوى. يتضح من خلال الاشكال أن المعلمات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقرة هيكلية عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

18-2Cusum Test Roa



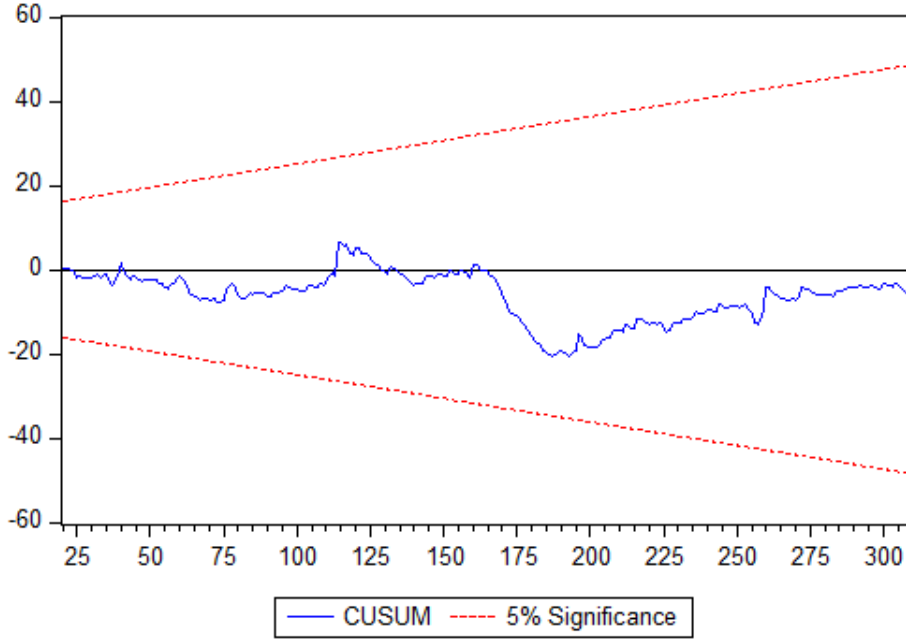
(المصدر برنامج EVIEWS10)

19-2Cusum Test Roe



(المصدر برنامج EVIEWS10)

20-2Cusum Test Nim



(المصدر برنامج EVIEWS10)

يوضح الاختبار التشخيصي السابق استقرار وانسجام المعلومات طويلة الأجل مع معلومات قصيرة الأجل للنموذج المقدر كما يوضح عدم وجود أي تغير هيكلي في البيانات.

المبحث الرابع

مناقشة تفسير النتائج

4-2-1 النتائج:

- اتبعت معظم المصارف سياسات ائتمانية حيادية او متوازنة متمثلة في فترات خفضت فيها من منح الائتمان وفترات اخرى ارتفع معدل المنح فيها وذلك نظرا للظروف السياسية المتمثلة بالأزمة السورية التي أثرت بشكل كبير على اسعار الصرف وحجم الودائع وباستقرار النقد مما انعكس على السياسات الائتمانية وارتفاع نسبة مخاطر الإقراض.
- كما انعكست أزمة كوفيد -19 التي تضمنت فترة الدراسة التي ادت إلى توقف منح التسهيلات وتأجيل الاقساط المستحقة لمدة ثلاثة أشهر والإعفاء من فوائد التأخير والتي أثرت بشكل عام على كافة القطاعات في العالم
- أدى تطبيق المعيار 9 لإعادة توزيع التعرضات الائتمانية الى تغييرات ملحوظة على مخصصات الخسائر الائتمانية مما انعكس على قيمة المحفظة الائتمانية لدى المصارف.
- كما تم ملاحظة اتباع مصرف بيمو ومصرف سورية والخليج لسياسة هجومية ملحوظة ادت إلى ارتفاع حصتهم السوقية من محفظة التسهيلات الائتمانية بعد انقضاء فترة أزمة كورونا عام 2020
- وبعد اجراء التحليل القياسي لمعرفة أثر السياسة الائتمانية في الاداء المصرفي توصلنا لتقدير العلاقات التالية:
- في الأجل الطويل
- وجود أثر ايجابي لنسبة التوظيف ولمعدل النمو في العائد على حقوق الملكية
- وجود أثر سالب لنسبة مخاطر الائتمان في العائد على حقوق الملكية

- عدم وجود أثر معنوي للحصة السوقية في العائد على حقوق الملكية.
- وجود أثر ايجابي لنسبة التوظيف ولمعدل النمو وللحصة السوقية في العائد على الاصول
- وجود أثر ايجابي لنسبة مخاطر الائتمان في العائد على الاصول
- وجود أثر ايجابي لنسبة التوظيف وللحصة السوقية في صافي هامش الفائدة
- عدم وجود أثر لمعدل نمو التسهيلات في صافي هامش الفائدة
- وجود أثر سلبي لنسبة مخاطر الائتمان في صافي هامش الفائدة
- في الأجل القصير

- وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل نمو التسهيلات في معدل العائد على حقوق الملكية
- وجود أثر ايجابي معنوي لمعدل نمو التسهيلات وللحصة السوقية في العائد على الاصول

4-2-2 التوصيات:

- 1- تشجيع المصارف على منح التسهيلات الائتمانية بشكل أكبر ليزيد من حجم الدخل وذلك لاتباع معظم المصارف سياسات ائتمانية دفاعية أو متوازنة.
- 2- تنويع استخدامات الاموال في أصول تحقق عائد ثابت مقبول المخاطر.
- 3- العمل على جذب ودائع تمتاز بالاستقرار النسبي لاستخدامها في التسهيلات الائتمانية.
- 4- العمل على معالجة الديون غير العاملة وتحسين جودة الأصول مما يؤدي إلى عكس مخصصات مما ينعكس ايجاباً على نسب الربحية ونسب كفاءة إدارة الأصول.
- 5- العمل على انتهاج سياسة ائتمانية هجومية وزيادة الحصة السوقية بما يتناسب مع الاوضاع الاقتصادية، كما يمكن الاتجاه إلى التمويل قصير الأجل او القروض المتجددة والتي تمتاز بانخفاض مخاطرها وتحقيق عائد مقبول.
- 6- الحد من مخاطر ومشاكل قرارات الائتمان من خلال مجموعة من الوسائل أهمها:

- زيادة فاعلية نظامي الضبط والمراجعة الداخلية في إدارات الائتمان، وترشيد طرق قياس تكلفة القروض الممنوحة للعملاء، واستخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم المخاطر المالية لقرارات الائتمان، واستخدام منهج تصنيف وتحليل الديون في تكوين مخصصات القروض، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي لكل من المصرف المركزي ومراقبي الحسابات في ضوء قرارات لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية.
- 7- أن يكون لكل مصرف سياسة ائتمانية مكتوبة للقروض، وأن تخضع هذه السياسة للتطوير في ضوء المستجدات والظروف الاقتصادية المعاصرة.
- 8- تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.
- 9- خلق قاعدة تمويل طويلة الأجل تسمح باستمرار العائد من محفظة الائتمان وذلك لأن التمويل سيتضمن الأصول الثابتة بقروض طويلة الأمد، وبالتالي تحقيق استقرار في العائد من محفظة التمويل وبالتالي تحقيق استقرار مالي أفضل.

المراجع:

المصادر العربية

أ- الكتب العربية :

- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة المصارف التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000،
- أبو جبة، عيد، "أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"، ال عدد2، المجلد 13، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال
- الشماع، خليل محمد حسن، " أساسيات العمليات المصرفية "، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان- الاردن، 2004.
- توفيق، محب خله، " الحراك النقدي والمصرفي المعاصر "، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر، 2011.
- حداد، فايز، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، 2011، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، 2002)
- صندوق النقد العربي –الإطار المفاهيم لإدارة الائتمان لدى المصارف، 2013
- عواد، عضيد شياح، " إدارة المخاطر المصرفية – رؤية شاملة مع تصميم نماذج تطبيقية لآليات نظام إدارة المخاطر في المصارف، 2015"، نشر وتوزيع دار الكتب والوثائق، بغداد
- مامندي، غازي 2016. إدارة المصارف، العراق مطبعة الحاج هاشم.
- محمد عمرو، اتخاذ القرارات الاستثمارية ف القطاع المالي دمشق دار طلاس للنشر 2010، ط1)

ب: المجالات:

- دحام، دحام، 2020 "محددات السياسة الائتمانية في المصارف العراقية"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية العدد 7
- خلف، نقار، زاهر، 2020 "أثر مخاطر الائتمان في الاداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية" ومجلة جامعه حماه، مجلد 3، عدد 7 .

ب- الدراسات والمقالات:

- الضمور، فلاح، 2014، " محدّدات المؤثّرة في السياسة الائتمانية في المصارف الإسلامية العراقية "، رسالة ماجستير جامعه العلوم الاسلاميه.
- العمد، ميسون، 2020 "أثر التسهيلات الائتمانية على ربحية المصارف"، جامعة البلقاء قسم العلوم المالية و المصرفية.
- بنت الخوخ، مريم، 2017 "دور الكفالة المصرفية في الائتمان"، دفاثر البحوث العلمية.
- زاير، ياسين، (2018) "تقييم السياسة الائتمانية وأثرها في الأداء المالي المصرفي"، جامعة البصرة بغداد
- صالح، أنس سمير 2014 "أثر رأس المال الفكري على الاداء المالي في الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان" (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن.
- علي، غزوان، 2015 "أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"
- شهاب الدين، ابتسام، 2016 "الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية المصارف الاردنية من عام 2010-2014"

- عريقات، إيفا حسين، 2014 "أثر القروض المتعثرة على الحصة السوقية ونصيب السهم العادي من الأرباح في المصارف التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- محمد، سلام، جواد، حيدر 2021 "هامش سعر الفائدة المصرفي وأثره على الودائع المصرفية والانتماء النقدي"، جامعه المثني، كلية الإدارة والاقتصاد.

المراجع الأجنبية:

- Rafal Wolski & Monika Bolek (2016) 'Liquidity – Profitability Relationship Analysed Once Again', The Case Of Poland. European Scientific Journal March 2016 edition vol.12, No.7. pp1-46
- Fatima (2016). Effect of aggressive & conservative working capital management policy on performance of scheduled commercial banks of Pakistan. European Journal of Business and Management 8:40–48.
- “Effect of credit policy on profitability of manufacturing firms in Kenya” OSR Journal of Economics and Finance
PP 01-07 Kungu, Issue 4 (Jan. 2014)
- Zahidul, Badrul, Motaher, 2019, “Impact of credit risk management on bank performance”, South Asian Journal of Management; New Delhi Vol. 26, Iss. 2.
- Asima Siddique, Muhammad Asif Khan, Zeeshan Khan, 2022, “The effect of credit risk management and bank-specific

factors on the financial performance of the South Asian
commercial banks”‘ Asian Journal of Accounting Research‘
Volume 7 Issue 2

المواقع الالكترونية:

- موقع سوق دمشق للأوراق المالية
- موقع مصرف سورية المركزي

الملاحق :

نتائج التحليل القياسي:

اختبار استقرار السلاسل :

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(COVERAGE)

Date: 03/12/23 Time: 14:30

Sample: 2015Q1 2021Q4

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Total (balanced) observations: 275

Cross-sections included: 11

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	106.254	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-7.83884	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(COVERAGE)

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
ARAB BANK	0.0136	1	1	25
IBTF	0.0015	1	1	25
BSO	0.0300	1	1	25
FRANSABANK	0.0380	1	1	25
SHARQ	0.0005	1	1	25
BYBLOS	0.0117	1	1	25
SGB	0.0042	1	1	25
BEMO	0.0467	1	1	25
QNB	0.0164	1	1	25
JORDAN	0.0011	1	1	25
AUDI	0.0185	1	1	25

اختبار جذر الوحدة لنسبة التوظيف

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: GROWTH

Date: 03/12/23 Time: 14:35

Sample: 2015Q1 2021Q4

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Total (balanced) observations: 286

Cross-sections included: 11

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	126.777	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-8.42775	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results GROWTH

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
ARABBANK	0.0105	1	1	26
IBTF	0.0000	1	1	26
BSO	0.0012	1	1	26
FRANSABANK	0.0001	1	1	26
SHARQ	0.0043	1	1	26
BYBLOS	0.0015	1	1	26
SGB	0.5403	1	1	26
BEMO	0.0008	1	1	26
QNB	0.0022	1	1	26
JORDAN	0.1794	1	1	26
AUDI	0.0070	1	1	26

اختبار جذر الوحدة لمعدل نمو التسهيلات

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(MARKETSHARE)

Date: 03/12/23 Time: 14:37

Sample: 2015Q1 2021Q4

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Total (balanced) observations: 275

Cross-sections included: 11

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	180.045	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-11.2241	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results D(MARKETSHARE)

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
ARAB BANK	0.0033	1	1	25
IBTF	0.0000	1	1	25
BSO	0.0000	1	1	25
FRANSABANK	0.0016	1	1	25
SHARQ	0.0070	1	1	25
BYBLOS	0.0000	1	1	25
SGB	0.0090	1	1	25
BEMO	0.0000	1	1	25
QNB	0.0001	1	1	25
JORDAN	0.0003	1	1	25
AUDI	0.0031	1	1	25

اختبار جذر الوحدة لنسبة التوظيف

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: RISK

Date: 03/12/23 Time: 14:39

Sample: 2015Q1 2021Q4

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Total (balanced) observations: 286

Cross-sections included: 11

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	34.4870	0.0438
ADF - Choi Z-stat	-2.35233	0.0093

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results RISK

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
ARAB BANK	0.1235	1	1	26
IBTF	0.1037	1	1	26
BSO	0.3116	1	1	26
FRANSABANK	0.3338	1	1	26
SHARQ	0.2178	1	1	26
BYBLOS	0.5503	1	1	26
SGB	0.4082	1	1	26
BEMO	0.6177	1	1	26
QNB	0.0373	1	1	26
JORDAN	0.1258	1	1	26
AUDI	0.1715	1	1	26

اختبار جذر الوحدة لنسبة مخاطر الائتمان

Null Hypothesis: ROA has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=15)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.834449	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.451561	
5% level	-2.870774	
10% level	-2.571761	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(ROA)
 Method: Least Squares
 Date: 03/19/23 Time: 21:15
 Sample (adjusted): 3 308
 Included observations: 306 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROA(-1)	-0.616245	0.069755	-8.834449	0.0000
D(ROA(-1))	-0.195488	0.056346	-3.469405	0.0006
C	0.073820	0.017884	4.127681	0.0000
R-squared	0.406597	Mean dependent var		0.000637
Adjusted R-squared	0.402680	S.D. dependent var		0.358933
S.E. of regression	0.277407	Akaike info criterion		0.283092
Sum squared resid	23.31722	Schwarz criterion		0.319598
Log likelihood	-40.31307	Hannan-Quinn criter.		0.297692
F-statistic	103.8070	Durbin-Watson stat		2.042713
Prob(F-statistic)	0.000000			

اختبار جذر الوحدة لنسبة العائد على الأصول

Null Hypothesis: ROE has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=15)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.293961	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.451847	
5% level	-2.870899	
10% level	-2.571828	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(ROE)
 Method: Least Squares
 Date: 03/19/23 Time: 21:17
 Sample (adjusted): 7 308
 Included observations: 302 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE(-1)	-0.380937	0.060524	-6.293961	0.0000
D(ROE(-1))	-0.136521	0.069296	-1.970117	0.0498
D(ROE(-2))	0.019504	0.069533	0.280497	0.7793
D(ROE(-3))	0.014848	0.066226	0.224206	0.8228
D(ROE(-4))	0.294359	0.063203	4.657349	0.0000
D(ROE(-5))	0.167785	0.058176	2.884072	0.0042
C	0.079025	0.018155	4.352801	0.0000
R-squared	0.294524	Mean dependent var		0.000655
Adjusted R-squared	0.280176	S.D. dependent var		0.270410
S.E. of regression	0.229423	Akaike info criterion		-0.083595
Sum squared resid	15.52726	Schwarz criterion		0.002408
Log likelihood	19.62282	Hannan-Quinn criter.		-0.049184
F-statistic	20.52626	Durbin-Watson stat		2.039316
Prob(F-statistic)	0.000000			

اختبار جذر الوحدة لنسبة العائد على حقوق الملكية

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: NIM

Date: 03/12/23 Time: 14:40

Sample: 2015Q1 2021Q4

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Total (balanced) observations: 286

Cross-sections included: 11

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	139.017	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-8.06485	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results NIM

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
ARAB BANK	0.0003	1	1	26
IBTF	0.0104	1	1	26
BSO	0.0085	1	1	26
FRANSABANK	0.0032	1	1	26
SHARQ	0.0000	1	1	26
BYBLOS	0.0010	1	1	26
SGB	0.9999	1	1	26
BEMO	0.0006	1	1	26
QNB	0.0001	1	1	26
JORDAN	0.0065	1	1	26
AUDI	0.0012	1	1	26

اختبار جذر الوحدة لنسبة صافي هامش الفائدة

2- اختبار الحدود:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.521287	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=80				
Actual Sample Size	304	10%	2.303	3.22
		5%	2.688	3.698
		1%	3.602	4.787

اختبار الحدود المتغير التابع العائد على حقوق الملكية

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(NIM)
 Selected Model: ARDL(4, 0, 4, 0, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/12/23 Time: 22:49
 Sample: 1 308
 Included observations: 304

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.926436	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=80				
Actual Sample Size	304	10%	2.303	3.22
		5%	2.688	3.698
		1%	3.602	4.787

اختبار الحدود المتغير التابع صافي هامش الفائدة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.137255	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=80				
Actual Sample Size	304	10%	2.303	3.22
		5%	2.688	3.698
		1%	3.602	4.787

اختبار الحدود المتغير التابع العائد على الاصول

3-نتائج التقدير وفق نموذج الابطاء الموزع متعدد الفجوات:

1-نموذج الابطاء الموزع – المتغير التابع ROA

Dependent Variable: D(ROA)
 Method: ARDL
 Date: 03/19/23 Time: 20:51
 Sample: 2016Q1 2021Q4
 Included observations: 264
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): COVERAGE GROWTH
 MARKETSHARE RISK
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 16
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
COVERAGE	0.091868	0.002922	31.44077	0.0000
GROWTH	0.037051	0.007203	5.144173	0.0000
MARKETSHARE	0.149865	0.021605	6.936652	0.0000
RISK	0.545459	0.013759	39.64241	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.644156	0.293450	-2.195114	0.0313
D(ROA(-1))	0.101125	0.238588	0.423847	0.6729
D(ROA(-2))	-0.166175	0.191005	-0.870001	0.3872
D(ROA(-3))	0.022680	0.167881	0.135093	0.8929
D(COVERAGE)	-0.415992	0.434873	-0.956583	0.3419
D(COVERAGE(-1))	1.898953	2.699649	0.703407	0.4840
D(COVERAGE(-2))	-0.735331	0.773849	-0.950225	0.3451
D(COVERAGE(-3))	-1.010729	1.134825	-0.890648	0.3760
D(GROWTH)	0.382701	0.159142	2.404782	0.0187
D(GROWTH(-1))	0.279499	0.223622	1.249872	0.2153
D(GROWTH(-2))	0.480968	0.227016	2.118650	0.0375
D(GROWTH(-3))	-1.298152	1.607276	-0.807672	0.4219
D(MARKETSHARE)	0.681696	5.957272	0.114431	0.9092
D(MARKETSHARE(-1))	-7.832354	13.10181	-0.597807	0.5518
D(MARKETSHARE(-2))	7.966563	9.370621	0.850164	0.3980
D(MARKETSHARE(-3))	3.834759	1.334439	2.873686	0.0053
D(RISK)	-1.856778	2.695693	-0.688794	0.4931
D(RISK(-1))	0.224984	1.232682	0.182516	0.8557
D(RISK(-2))	2.466582	2.565596	0.961407	0.3395
D(RISK(-3))	0.897335	1.067054	0.840946	0.4031
C	0.026301	0.067857	0.387589	0.6994
Mean dependent var	-0.003208	S.D. dependent var	0.374051	
S.E. of regression	0.215554	Akaike info criterion	-4.812411	
Sum squared resid	3.391836	Schwarz criterion	-1.966394	
Log likelihood	976.1113	Hannan-Quinn criter.	-3.674442	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: D(ROE)
Method: ARDL
Date: 03/15/23 Time: 21:19
Sample: 2016Q1 2021Q4
Included observations: 264
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): COVERAGE GROWTH
MARKETSHARE RISK
Fixed regressors:
Number of models evaluated: 16
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
COVERAGE	0.144999	0.050296	2.882901	0.0050
GROWTH	2.431751	0.219138	11.09692	0.0000
MARKETSHARE	-0.003170	0.161394	-0.019640	0.9844
RISK	-0.137492	0.070679	-1.945287	0.0551
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.602425	0.122932	-4.900462	0.0000
D(ROE(-1))	-0.098353	0.161234	-0.610000	0.5435
D(ROE(-2))	0.003122	0.121189	0.025766	0.9795
D(ROE(-3))	-0.120409	0.191651	-0.628271	0.5315
D(COVERAGE)	-1.544004	0.913674	-1.689885	0.0948
D(COVERAGE(-1))	-1.239812	0.773408	-1.603049	0.1127
D(COVERAGE(-2))	0.177422	1.158998	0.153082	0.8787
D(COVERAGE(-3))	0.109809	0.642437	0.170926	0.8647
D(GROWTH)	-0.907461	0.404406	-2.243935	0.0275
D(GROWTH(-1))	-0.704563	0.348030	-2.024435	0.0461
D(GROWTH(-2))	-0.262557	0.252330	-1.040529	0.3011
D(GROWTH(-3))	-0.153547	0.224623	-0.683580	0.4961
D(MARKETSHARE)	-1.508214	4.172218	-0.361490	0.7186
D(MARKETSHARE(-1))	2.360811	1.889680	1.249318	0.2150
D(MARKETSHARE(-2))	-1.716452	3.594498	-0.477522	0.6342
D(MARKETSHARE(-3))	-2.410853	2.237122	-1.077658	0.2843
D(RISK)	0.578515	1.154900	0.500922	0.6177
D(RISK(-1))	0.723508	1.431486	0.505424	0.6146
D(RISK(-2))	1.164237	1.036871	1.122836	0.2647
D(RISK(-3))	-1.060755	1.140808	-0.929828	0.3551
Mean dependent var	0.003505	S.D. dependent var	0.275071	
S.E. of regression	0.121292	Akaike info criterion	-1.220939	
Sum squared resid	1.235778	Schwarz criterion	1.491861	
Log likelihood	412.0246	Hannan-Quinn criter.	-0.136236	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: D(NIM)
 Method: ARDL
 Date: 03/15/23 Time: 21:31
 Sample: 2015Q4 2021Q4
 Included observations: 275
 Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): COVERAGE GROWTH
 MARKETSHARE RISK
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 9
 Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 3)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
COVERAGE	0.004514	0.001275	3.539733	0.0006
GROWTH	-0.001083	0.001373	-0.788796	0.4317
MARKETSHARE	0.040710	0.004102	9.923504	0.0000
RISK	-0.010465	0.000941	-11.11804	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-2.150396	0.372203	-5.777480	0.0000
D(NIM(-1))	0.898354	0.225050	3.991801	0.0001
D(NIM(-2))	0.507875	0.136672	3.716004	0.0003
D(COVERAGE)	-0.028832	0.019876	-1.450583	0.1493
D(COVERAGE(-1))	0.001960	0.015468	0.126704	0.8994
D(COVERAGE(-2))	0.008912	0.019981	0.446027	0.6563
D(GROWTH)	-0.003446	0.005169	-0.666788	0.5061
D(GROWTH(-1))	-0.009794	0.006228	-1.572502	0.1183
D(GROWTH(-2))	-0.006618	0.003336	-1.984063	0.0494
D(MARKETSHARE)	0.188096	0.104970	1.791908	0.0755
D(MARKETSHARE(-1))	0.049700	0.065655	0.756989	0.4504
D(MARKETSHARE(-2))	0.016275	0.101776	0.159912	0.8732
D(RISK)	0.027581	0.028521	0.967033	0.3354
D(RISK(-1))	0.043784	0.027589	1.587005	0.1150
D(RISK(-2))	0.021727	0.037649	0.577096	0.5649
C	0.012778	0.002923	4.371024	0.0000
Mean dependent var	0.000507	S.D. dependent var	0.010456	
S.E. of regression	0.004928	Akaike info criterion	-6.759619	
Sum squared resid	0.003108	Schwarz criterion	-4.579691	
Log likelihood	1220.981	Hannan-Quinn criter.	-5.887984	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Date: 03/12/23 Time: 10:52
Sample: 1 308

	COVERAGE	GROWTH	MARKETSHA	RISK	ROA	ROE	NIM
Mean	0.341122	0.087697	0.090909	0.232186	0.098147	0.209435	0.007681
Median	0.286250	0.035450	0.079100	0.222450	0.061350	0.137950	0.005200
Maximum	1.255700	3.292300	0.349400	0.818400	0.518500	0.840200	0.065100
Minimum	0.033500	-0.650000	0.016900	0.026300	-0.084800	-2.066200	-0.008100
Std. Dev.	0.201179	0.305542	0.058268	0.124243	0.124208	0.300249	0.008251
Skewness	1.274787	5.171650	1.321634	0.528874	1.421765	-1.468622	2.399919
Kurtosis	5.016131	48.36262	5.256047	3.354332	4.508034	13.55728	12.64966

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة



الرقم: ١٦/٤٧٧٤/ص

التاريخ: ٢٠٢٠/٩/٨

الموضوع: تعليمات استئناف منح التسهيلات الائتمانية

تعميم إلى كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية

عطفاً على تعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٦/٢٩٢٢/ص تاريخ ٢٠٢٠/٦/١١ المتضمن التوجيه بـ "التريث بعمليات منح/ تجديد التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها وصيغها".

واستناداً إلى موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية رقم ٣٥/ تاريخ ٢٠٢٠/٩/٦، نبين الآتي:

أولاً - يُسمح للمصارف العاملة باستئناف منح التسهيلات الائتمانية وفق ما يلي:

- ١- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.
- ٢- التسهيلات الائتمانية المباشرة حصراً لتمويل (القطاع الزراعي- المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أصحاب الدخل المحدود) بالإضافة للقروض العقارية.

ثانياً- تلتزم المصارف العاملة في إطار قيامها باستئناف منح القروض بالضوابط التالية:

- ١- عدم منح أي تسهيلات ائتمانية دارة (جاري مدين، حسم سندات...الخ) لحين صدور تعليمات لاحقة بهذا الخصوص.
 - ٢- ألا يتجاوز سقف التسهيل الائتماني- للتسهيلات المشار إليها بالفقرة أولاً/ ٢ أعلاه- والذي سوف يمنح لاحقاً لتاريخ هذا التعميم مبلغ ٥٠٠/ مليون ليرة سورية، ومبلغ ٤٠٠/ مليون ليرة سورية في حال كانت التسهيل الممنوح قرض عقاري.
 - ٣- التقيد بالتعليمات النازمة بخصوص عدم منح أي شكل من أشكال التسهيلات الائتمانية للعملاء المتعثرين لاسيما أحكام البند رقم ٣/ من المادة رقم ١٣ من قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤ لعام ٢٠١٩، مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتحصيل الديون المتعثرة لدى المصرف وفق القوانين والأنظمة النافذة.
 - ٤- بذل العناية الواجبة للتقيد بالأسس والمعايير الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والضوابط والإجراءات الاحترازية الذي تنظم عملية المنح ومتابعتها على النحو الأمثل.
- منوهين إلى أن الظروف الاقتصادية السائدة والمرحلة المقبلة يتطلبان اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بضمان جودة عمليات المنح وسلامتها من النواحي التنفيذية والرقابية ، وعدم التساهل اتجاه أي تقصير أو تهاون من قبل المتعاملين أو إدارات المصارف على حد سواء، علماً أن أي خلل بالالتزام بما ذكر آنفاً سوف يُعرض المصرف لفرض إجراءات متشددة وحازمة بحقه وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة أصولاً.

قرار مصرف سورية المركزي باستئناف منح التسهيلات الائتمانية